

المحاضر الرسمية

الجمعية العامة



الدورة الثانية والسبعون

الجلسة العامة ٤

الثلاثاء، ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، الساعة ١٢/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد ميروسلاف لايتشاك (سلوفاكيا)

نظرا لغياب الرئيس، تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد هلال (المغرب).
افتتحت الجلسة الساعة ١٢/٠٥.

خطاب السيدة إلين جونسون - سيرليف، رئيسة جمهورية ليبيريا

وأود أن أهني الأمين العام على انتخابه. إن قيادته التقدمية والإبداعية تؤكد لنا التزامه وعمله لإصلاح الأمم المتحدة من أجل زيادة الكفاءة وتحسين التنسيق وتحقيق التكافؤ بين الجنسين بحلول عام ٢٠٢١ على مستوى القيادة العليا.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيسة جمهورية ليبيريا.

اصطحبت السيدة إلين جونسون - سيرليف، رئيسة جمهورية ليبيريا، إلى قاعة الجمعية العامة.

ويشعر وفدي أيضا بالسعادة إزاء الخطوات الأولية المتخذة لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيدة إلين جونسون - سيرليف، رئيسة جمهورية ليبيريا، وأن أدعوها إلى مخاطبة الجمعية.

كما أود أن أهني السيد ميروسلاف لايتشاك على انتخابه رئيسا للجمعية العامة في دورتها الثانية والسبعين. إن خبرته الواسعة ومهاراته الدبلوماسية القوية تؤكد لنا أنه سيقود شؤون

الرئيسة جونسون - سيرليف (تكلمت بالإنكليزية):
تتعقد الدورة العادية الثانية والسبعين في وقت تحول تاريخي في

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>)



ستمثل المرة الأولى في غضون ٧٣ عاماً حيث يتم تسليم السلطة السياسية سلمياً وديمقراطياً من زعيم منتخب إلى زعيم آخر منتخب. وهذا الأمر سوف يمهّد الطريق أمام الجيل المقبل من الليبريين لقيادة البلد في المستقبل.

إن الانتخابات ستشكل المسار الذي شرعت ليبريا في سلوكه صوب توطيد ديمقراطيتها الفتية في فترة ما بعد الصراع ويتعذر عكس اتجاهه. فمسيرة الديمقراطية قد انطلقت في ليبريا، وأؤمن بأن السبيل إلى الأمام يتعذر عكس مساره في القارة الأفريقية. وإنني أشكر جميع شركائنا الذين قدّموا مساهمات مجدية - مالية وعينية - بغية كفالة إجراء انتخابات سلمية، وأشكر المنظمات التي ستنشر بعثات للمراقبة بهدف التحقق من سلامة العملية الانتخابية.

لقد تسلمت منصبي بعد ٢٥ عاماً من التراجع الانمائي الذي تفاقم بفعل ١٥ عاماً من الحرب الأهلية. فأحرزنا تقدماً كبيراً وأرسينا أسس الحكومة الديمقراطية المقبلة. وعملنا على إعادة تشكيل القوات المسلحة الليبرية والشرطة الوطنية الليبرية، وأضفينا الطابع الاحترافي على دوائر الجمارك والهجرة وعلى قوات حرس السواحل الليبرية الصغيرة. ونحن فخورون بالقول إنه منذ تسليم المسؤوليات الأمنية رسمياً إلى حكومتنا، ما فتئت الحالة في ليبريا مستقرة وسلمية وآمنة.

ونحن حولنا اقتصادنا من نسبة نمو تقل عن الصفر في المائة إلى أكثر من ٨,٧ في المائة عام ٢٠١٣، إلى أن تسببت الأزمة الصحية وهبوط أسعار السلع الأساسية بحدوث تراجع في انتعاشنا الاقتصادي. فضبطت ليبريا الأمور. وباتت لنا القدرة على الصمود، واحتضنا التنوع. وينصب تركيزنا اليوم على تعزيز القطاع الزراعي ليصبح قيمة مضافة، وعلى تنمية الهياكل الأساسية، مع التشديد على الطرق وطاقة التصنيع.

وبعد أن كانت المؤسسات العامة تتصف بالتقصير، أصبحت لديها الآن القدرة على تلبية احتياجات مواطنينا من

هذه الدورة بطريقة فعالة. ويعرب الوفد الليبري عن كامل التعاون معه والدعم له.

وأود أيضاً أن أنوّه بممثل فيجي، السيد بيتر طومسون، على قيادته خلال السنة الماضية التي شهدت إطلاق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، ونجاح المؤتمر الأول المعني بالمحيطات.

إن موضوعنا لهذا العام "محرورية الإنسان: تحقيق السلام والعيش الكريم للجميع على كوكب مستدام"، يجسد التطلعات العالمية على النحو المناسب. وآمل أن نتمكن في نهاية مداولاتنا من التوصل إلى توافق في الآراء، وأن نجد التزامنا كقيادة بتغيير حياة شعوبنا والوفاء بمسؤولياتنا تجاه كوكبنا. وعمل الأمم المتحدة في السعي إلى تحقيق السلام وإدامة الاستقرار العالمي لم يكن أبداً أكثر أهمية مما هو عليه اليوم.

وما فتئت الأمم المتحدة، من خلال ميثاقها ومقاصدها، تمثل الروح الفذة التي تتصف بها قدرتنا الجماعية على العيش معاً في سلام ووثام. فهي لا تزال توفر أملاً كبيراً لعالم يشوبه الاضطراب. ويشهد الليبريون على هذه الحقيقة، وهم ما زالوا يشعرون بالامتنان للأمم المتحدة ولجميع الأجهزة والوكالات التابعة لها على توفير المساعدات الأمنية الهامة والدعم المتواصل من أجل انتعاش ليبريا وتطلعاتها الديمقراطية.

قبل أحد عشر عاماً، وفي أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، وقفت أمام الجمعية (انظر A/61/PV.11) بصفتي الرئيسة المنتخبة حديثاً في جمهورية ليبريا وأول امرأة منتخبة ديمقراطياً بصفتها رئيسة دولة في القارة الأفريقية. وعندما أحاطب النساء في أفريقيا وفي جميع أنحاء العالم، أشعر بالتواضع نتيجة الأفكار التي استوحيتها من تجرتي. ولا بد للمرأة أن تنتمي إلى الأجيال المقبلة.

وإنني أحاطب الجمعية اليوم للمرة الأخيرة حيث شارفت فترة انتخابي مرتين لهذا المنصب على الانتهاء. وليبريا على بعد ٢٢ يوماً فحسب من الانتخابات التشريعية والرئاسية. فهي

العاديين والإحساس المشترك بالمواطنة، وإعطاء المرأة، ومنها المرأة العاملة والريفية، الفرصة لإعلاء صوتها والحق في الاستماع إليها. ونحن نواصل إجراء تحوّل في نظامي الرعاية الصحية والتعليم، وتوليد روح ريادة الأعمال في شبابنا، ووسائل إعلامنا النابضة بالحياة، ومجتمعنا المدني. وإننا بصدد إنشاء ممرات للتنمية عبر الحدود من أجل تعزيز التجارة الإقليمية، ونعمل على تعزيز سيادة القانون بغية معالجة تفويض السلامة بشكل منهجي. وتشهد ليبريا مولد جماعة في مرحلة ما بعد الصراع تُعنى بفنون الغناء، والهيب هوب، والرسم، والشعر، والرواية، والأزياء.

إن ليبريا قطعت شوطاً طويلاً. ولم يكن ممكناً تحقيق جميع هذه الأمور من دون المنظمة - قيادتها السياسية، وسخاؤها في دعم التنمية الاقتصادية، ومساهماتها الإنسانية، والأهم من ذلك، توفير الاستقرار والأمن في بلدنا من خلال بعثة الأمم المتحدة في ليبريا.

أثني عليكم، يا سيادة الرئيس، وعلى الرؤساء الذين سبقوكم، والدول الأعضاء، والأمم المتحدة، وموظفي الخدمة المدنية في جميع أنحاء العالم الذين قدموا التضحيات لنا لكي نرى الجيل الأول من أطفال المدارس ينشأون في بيئة يسودها السلام، وخالية من عنف الصراع المدني. وكان التحول في ليبريا الذي يستمد قوته من مجتمع عالمي قطع التزاما مشتركا من أجل إحلال السلام في بلد وفي منطقة دون إقليمية تعاني من الصراع الأهلي وزعزعة الاستقرار عبر الحدود. إن الأمم المتحدة والدول الشريكة تتشاطر نفس التفكير، وإن الدولة الليبرية الجديدة الديمقراطية خرجت من رحم تلك الوحدة العالمية. ليبريا تمثل قصة نجاح في مرحلة ما بعد انتهاء النزاع. وهي قصة نجاح المنظمة في فترة ما بعد انتهاء الصراع.

إنني إذ أتوجه بكلمة وداع إلى الجمعية العامة اليوم، ولزملائي رؤساء الدول، لدي بضع الخواطر الوداعية.

خلال تحقيق اللامركزية في المراكز التي توفر الخدمات ضمن المقاطعات، بالتوافق مع الملكية التي تتمتع بها الحكومات المحلية القوية. وانطلاقاً من مأساة الأزمة الصحية، نعمل على تقوية نظم الرعاية الصحية لدينا، ونعطي الأولوية للوقاية وتوفير القدرات على صعيد المجتمعات المحلية. والآثار الناجمة عن ذلك باتت محسوسة. فالعمر المتوقع ارتفع من مستويات متدنية كانت تبلغ ٤٧ عاماً إلى ما يؤمل بعمر ٦٢ عاماً، مع تراجع في عدد الوفيات النفاسية من ١ ٤٠٠ حالة إلى ١ ١٠٠ حالة - أي بتراجع سنوي نسبته ٣,٤ في المائة. أما معدل الفقر فقد انخفض من ٦٣,٨ في المائة عام ٢٠٠٧ إلى ٥٠,٩ في المائة عام ٢٠١٦.

وقد تم إصلاح البنية التحتية المستعادة، ونحن نواصل إعادة تأهيل الطرق المتضررة وبناء أخرى جديدة. وباتت المدن والبلدات تضح بحياة جديدة، وذلك بفضل الزيادة في توفير الكهرباء والمياه الصالحة للشرب والتكنولوجيا. ومن الممكن الآن تلقي الخدمات الصوتية والبيانية على أجهزة الهاتف والأجهزة المحمولة في جميع أنحاء البلد فعلياً، بأسعار تنافسية منخفضة.

وتتمتع ليبريا بالمنافع الناجمة عن تعددية الأطراف، من خلال الدعم الكامل الذي تقدّمه الأمم المتحدة، والاتحاد الأفريقي، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (الإيكواس). وبعد أن كانت ليبريا دولة منبوذة، استعادت تدريجياً ثقة الأمم بل وأخذت تضطلع بأدوار قيادية في هيئات إقليمية - تحديداً الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا واتحاد نهر مانو.

ولقد شرفني شخصياً القيام بدور في صياغة خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ بصفتي مشاركة للأمين العام السابق بان كي - مون في رئاسة الفريق الرفيع المستوى المعني بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، والمساعدة على التوصل إلى موقف أفريقي موحد بصفتي رئيسة اللجنة الرفيعة المستوى التابعة للاتحاد الأفريقي.

وهناك أكثر بكثير من التحولات التي يمكن مشاطرتها بشأن تحوّل ليبريا في فترة ما بعد الصراع - كيفية تمكين المواطنين

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): بالنيابة عن الجمعية العامة، أشكر رئيسة جمهورية ليبيريا على البيان الذي أدلت به من فورها.

اصطحبت فخامة السيدة إيلين جونسون - سيرليف، رئيسة جمهورية ليبيريا إلى قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد إيمانويل ماكرون، رئيس الجمهورية الفرنسية.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس الجمهورية الفرنسية.

اصطحب السيد إيمانويل ماكرون، رئيس الجمهورية الفرنسية إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): بالنيابة عن الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد إيمانويل ماكرون، رئيس الجمهورية الفرنسية، وأدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

الرئيس ماكرون (تكلم بالفرنسية): يشرفني أن أحاطب الجمعية العامة، وأنا أعرف لمن إدين بهذا الامتياز. إنني مدين لجميع الذين هبوا قبل أكثر من ٧٠ عاما، ضد نظام بربري احتل بلدي، فرنسا. إنني مدين للدول التي سمعت صرخة الذين قاوموا وأرسلوا أبنائهم وبناتهم من الأمريكتين وأفريقيا وآسيا وأوقيانوسيا إلى فرنسا للمساعدة. ولم يكن الجميع منهم ملما بفرنسا، لكنهم يعلمون أن هزيمة فرنسا تعني أيضا هزيمة المثل العليا التي يتفاسمونها. لقد كانوا فخورين بتلك المثل وكانوا على استعداد للموت للحفاظ عليها. لقد كانوا يعلمون أن الحرية والقيم الأخرى تتوقف على حرية الرجال الآخرين والنساء الأخرى الذين يقيمون على بعد آلاف الكيلومترات منهم.

أدين بذلك الشرف إلى الناس الذين ما أن وضعت الحرب أوزارها، سرعان ما سعوا إلى المصالحة وإعادة بناء النظام الدولي الجديد. إني أدين بذلك لأشخاص مثل نبيه كاسين، الذي

أولا، تذكروا ليبيريا التي تبذل جهودا نشطة لتطبيق المبادئ الديمقراطية. وخذوا بعين الاعتبار الأرواح البشرية التي نقتدها، والثروة التي أنشأناها، وقد كُفل الاستقرار لأن هذه الهيئة العالمية قادت في وقت اتسم بعدم اليقين في منطقتنا دون الإقليمية وفي جميع أنحاء العالم. وأطلب إلى الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أن تواصل دورها القيادي وتعمل على نشر القيم الديمقراطية وحقوق الإنسان، ومبادئ الحكم الرشيد، مع تعزيز التضامن من أجل التحول الاقتصادي والمرونة الاجتماعية. وكثيرا ما يظهر القادة العظماء وتتغرز المؤسسات في فترات الانتقال.

ثانيا، أود أن أذكر أن الجمعية العامة قبل عامين، في دورتها السبعين، اعتمدت خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ التي تتضمن ١٧ هدفا جسدت تطلعات الدول الأعضاء من أجل القضاء على الفقر والحد من عدم المساواة، إن لم يكن القضاء عليه، داخل البلدان وفيما بينها. إن التزامنا بتحقيق الأهداف يجب أن يكون ثابتا، لأن التقدم المحرز في هذا المجال يرتبط ارتباطا لا انفكاك منه بإخلاء النزاعات والحفاظ على السلام.

ثالثا، إن التقدم الحقيقي لا يزال يراوغنا في الجهود المستمرة الرامية إلى إصلاح مجلس الأمن وجعله أكثر استجابة للحقائق العالمية الراهنة. يجب متابعة الدعوة إلى الإصلاح على نحو أقوى صوب خاتمة مبكرة. لقد تم توضيح آراء أفريقيا في توافق آراء إزولويني. تشارك اليوم الدول الأفريقية في هيئات إقليمية ودون إقليمية قوية، تتطور وتتخذ تدابير تهدف إلى تحقيق الأمن والحفاظ على السلم والأمن، وفي الوقت نفسه تعزز التكامل الاقتصادي.

يجب على الأمم المتحدة، بوصفها الهيئة العالمية الأبرز، أن تتطور على نحو أكثر فعالية في خدمة المصالح المشتركة لجميع الدول الأعضاء. ويجب أن تستمر في شق الطريق للمضي قدما. إن الأمل والطموحات في عالم ينعم بقدر أكبر من السلم والعدالة والانسانية لما فيه مصلحة شعوبنا وكوكبنا تكمن في قيادتها المقتدرة.

أن تتمكن من إنشاء فريق اتصال يتألف من جميع الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن وأصحاب المصلحة المعنيين.

إن ما يسمى بعملية أستانا يمكن أن تكون مفيدة، ولكنها غير كافية، فقد أظهرت الأيام القليلة الماضية العديد من المشاكل. ويتعين علينا أن نعطي أنفسنا ما نحتاجه حقاً من الموارد اللازمة لبدء المفاوضات، لأن الحل سيكون في نهاية المطاف حلاً سياسياً وليس عسكرياً. وهذا في صالح الجميع منا، وبالطبع، في صالح السوريين فوق كل شيء.

وفي هذا السياق، ذكرت من قبل ما هما الخطآن الأحمران بالنسبة لنا. أولاً، فرنسا لن تتراجع فيما يتعلق باستخدام الأسلحة الكيميائية. ويجب تقديم مرتكبي الهجوم الذي وقع في ٤ نيسان/أبريل، إلى العدالة الدولية، وينبغي ألا يحدث ذلك مرة أخرى أبداً. ثانياً، من الضروري تماماً ضمان حصول جميع الرجال والنساء على الرعاية الصحية، وتمكين المرافق الطبية من حماية المدنيين. وستجعل فرنسا ذلك إحدى أولوياتها خلال رئاستها لمجلس الأمن في شهر تشرين الأول/أكتوبر.

عندما نعمل على تحقيق السلام في سورية، فإننا نعمل من أجل الشعب السوري، ولكننا نفعل ذلك أيضاً لحماية جميعاً من الإرهاب الإسلامي، لأن ما نكافحه في المقام الأول في سوريا والعراق هو الإرهاب. إننا نعمل من أجل جميع الذين لقوا حتفهم في الهجمات التي شنت، لأن الإرهاب الجهادي ضرب إخواننا المواطنين في جميع القارات، بصرف النظر عن دينهم. ولذلك، يجب أن نحمي أنفسنا من خلال توحيد الجهود، ويجب أن يصبح الأمن أولويتنا الأولى. وهذا هو محور تركيز المبادرات التي أطلقتها فرنسا من أجل مكافحة استخدام الإرهابيين لشبكة الإنترنت وجميع مصادر تمويلهم. ولهذا السبب أمل أن تتمكن من تنظيم مؤتمر في ٢٠١٨ بشأن هذه الجهود، التي أحض الجميع هنا على الانخراط فيها. إن ذلك أيضاً محور العمل العسكري الذي تقوم به فرنسا بوصفها جزءاً من التحالف في

فهم أن حقوق الإنسان تكمن في صميم الشرعية الدولية. إنني مدين بذلك إلى الناس الذين جلبوا المذنبين إلى العدالة، ووقفوا إلى أخذوا جانب الضحايا وصوبوا الأخطاء. إن مدين للذين يؤمنون بالقيم التي تعتبر أن الحرب جلبت المهانة للناس يجب أن تعاد إلى المكانة التي تستحقها.

فالتسامح والحرية والإنسانية هي القيم التي قامت عليها الأمم المتحدة. ولم يكن ذلك لأن هذه القيم جميلة، بل لأنها مكنت من تفادي وقوع الأسوأ.

إنني لا أتكلم عن كل هذا مجرد الكلام عن التاريخ، ولكن لأني أسمع اليوم العديد من زملائنا يتحدثون عن مستقبل عالما، وينسون إلى حد ما من أين أتينا. إن ما قد يبدو غريباً، وبعيداً عن المصالح المباشرة، ربما يحدد ما ينتظرنا في المستقبل.

ربما لبلدي مكانة فريدة في النظام الدولي، ولكن ذلك يعني أيضاً أننا مدينون لجميع الذين ذهب أصواتهم أدرج الرياح. وأعلم أنه واجب على فرنسا أن تتكلم عن الذين لا تُسمع أصواتهم. وإذا كنا نتكلم عنهم، فإننا نتكلم عن أنفسنا - الآن وفي المستقبل. واليوم، أود أن أتكلم عن تلك الأصوات المنسية.

لقد استمعت إلى بانا التي تعيش في حلب، وأريد أن أحضر صوتها إلى هنا. فقد عاشت أهوال التفجيرات والشرطة والمليشيات. إنها تقيم في مخيمات اللاجئين. لقد عانى الشعب السوري بما فيه الكفاية لكي يعترف المجتمع الدولي بالفشل الجماعي والتشكيك في الأساليب.

لتحقيق السلام العادل والدائم، يجب أن نركز بسرعة على التوصل إلى تسوية سياسية للأزمة عن طريق مرحلة انتقالية، كما دعا إلى ذلك مجلس الأمن في قراره ٢٢٥٤ (٢٠١٥) الذي اتخذ بالإجماع. لقد اتخذت فرنسا وشركاؤها زمام المبادرة بدعم الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة، وأخيراً، وضعت خارطة طريق سياسية شاملة للجميع من أجل سوريا. لذلك يحذوني الأمل في

إذ أن قدرتنا على تلبية تطلعات شعوبنا من أجل السلام تتوقف على ذلك. ومن المؤكد أن الرد العسكري لا يمكن أبداً أن يكون الرد الوحيد. وهنا أود أن أشدد على أهمية الاستجابة السياسية. وفي هذا الصدد، أفكر في تنفيذ اتفاق الجزائر للسلام والمصالحة في مالي وفي سياستنا الإنمائية.

استمعت أيضاً إلى كوامي، وأريد أن نسمع صوته في هذه القاعة اليوم. لقد ترك على قارعة الطريق، وعبر أفريقيا قبل أن يضع مصيره في أيدي المهربين في ليبيا. وعبر البحر الأبيض المتوسط ووصل سالماً إلى برّ الأمان بينما لقي آخرون كثيرون حتفهم في البحر. إن اللاجئ والشخص المشرّد الذي نطلق عليه اسم المهاجر المحزن أصبح حقاً رمز عصرنا في عالم لن نتمكن فيه أبداً من وقف مسيرة اليأس إذا تعذر علينا تحويل طرق الضرورة إلى طرق للحرية. وهذه الهجرات هي نتاج السياسة أو تغير المناخ أو الصراعات العرقية. وهي دائماً الطرق التي يتحتم سلكها. والحتمية اليوم هي الهروب من الاضطهاد الذي ضحيت به الروهينغيا، إذ يوجد أكثر من ٤٠٠ ٠٠٠ لاجئ، معظمهم من الأطفال. يجب أن تتوقف العمليات العسكرية، ويجب تقديم المساعدات الإنسانية ويجب استعادة سيادة القانون لأننا، كما نعلم، ما يجري هو تطهير عرقي. وستقوم فرنسا بأخذ زمام المبادرة بشأن هذه المسألة في مجلس الأمن.

الضرورة تعني المغادرة لإنقاذ أسرة ما عندما تحتدم الحرب، وعندما لم يعد هناك احترام للقانون الإنساني الدولي الذي يصبح أداة تستغلها الأطراف المتحاربة في استراتيجية العنف، كما هو الحال في الجمهورية العربية السورية. وتعني النفي عندما يكون المدافعون عن الحرية هم أول من تستهدفهم تلك القوى. إن حماية اللاجئين واجب أخلاقي وسياسي، وهناك حماية أخرى تعترم فرنسا الاضطلاع بدورها فيها من خلال دعم مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أينما كان عليها أن تتدخل؛ من خلال فتح المسارات القانونية لإعادة التوطين في المناطق

سوريا والعراق، وفقاً للقانون الدولي. إننا نحارب الإرهاب، ليس فقط على الجبهتين العسكرية والدبلوماسية، بل أيضاً على الجبهات التعليمية والثقافية والأخلاقية. فهو جزء من الجهود التي نبذلها في آسيا والشرق الأوسط وأفريقيا. ويجب أن يجمعنا ذلك للعمل معاً.

لقد استمعت إلى عثمان، وهو تلميذ في غاو، وأود أن أنقل صوته إلى هذه القاعة اليوم. عثمان يتعرّع في مالي تحت التهديد المستمر من الهجمات العشوائية، ومع ذلك حلمه الوحيد أن يتمكن من الذهاب إلى المدرسة من دون تعريض حياته للخطر. ونحن الآن نعمل جميعاً في منطقة الساحل - الأمم المتحدة، وبلدان المنطقة التي تشارك في بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي ومنطقة الساحل، والقوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، والاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه. وأود أن أثنى على جميع أصحاب المصلحة من خلال الإقرار بأنها تشكل تحدياً صعباً للغاية إلى جانب ارتفاع التكلفة في الأرواح البشرية. إن التحدي الذي يواجهنا هناك، مرة أخرى، هو القضاء على الإرهاب، ولكي يتحقق ذلك، ينبغي بناء القدرات الوطنية لكي تتمكن الدول من تحمل مسؤولية أمنها بنفسها. وبغض النظر عن الموارد التي نضعها هناك، فإن جهدنا الجماعي لن يكتب له النجاح إذا كانت البلدان الأكثر تضرراً غير قادرة على تحمل مسؤولياتها الخاصة في هذا الصدد.

لذلك قدمت الدعم لنشر القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل منذ أول يوم باشرت فيه عملي، وأحضر الكل هنا على التعبئة الجماعية لتحقيق تلك الغاية أيضاً. وهذا أيضاً هو السبب في أنني أريد أن أستثمر في تعزيز دعمنا لبعثات حفظ السلام الأفريقية، لأن ذلك هو المستقبل. ويجب علينا جميعاً أن نطرح أفكاراً جديدة بشأن الصلات القائمة بين حفظ السلام والمنظمات الإقليمية والبلدان المضيفة.

وعلى ماذا ننفق الأموال. فالأمر يتعلق بالكيفية التي يمكننا بها أن نكون أقدر على تقييم المسؤولية عن الأموال التي نسهم بها جميعنا. وبطبيعة الحال، أريد أن تقوم فرنسا بدورها في المعونة الإنمائية، لكن ما أودّه حقا هو أن نقوم جميعنا بتقديم المزيد من الابتكارات والاستخبارات لمعوناتنا، باستخدام طرق مختلفة، وتحمل مسؤولية أكبر على أرض الواقع. وهذا ما أريده. إنّ التحدي الذي نواجهه اليوم يتمثل في ضمان أن تصل المعونة الإنمائية بالفعل إلى المناطق التي بحاجة إليها، وبكل بساطة وكفاءة، وأن تكون محسوبة على الوجه الصحيح، وللغرض الذي قدّمت من أجله. ذلك هو ما أردنا أن نقوم به مع التحالف من أجل منطقة الساحل والذي، على سبيل المثال، أطلقناه مع الاتحاد الأوروبي، والبنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

علينا أيضا أن نحدد أولويات واضحة، وهي أولا، الاستثمار في التعليم، لأن التعليم هو الذي سيساعدنا على كسب المعركة ضد الظلامية التي تطيح اليوم ببلدان وأقاليم بأكملها في أفريقيا والشرق الأوسط. وأحضر المجتمع الدولي على مضاعفة جهوده في اجتماع داكار، في شباط/فبراير ٢٠١٨، حينما نعيد إنشاء الشراكة العالمية من أجل التعليم التي ستكون فرنسا فيها رئيسا مشاركا مع السنغال.

وهذا كفاح هام بالنسبة لنا جميعا. ويجب أن نمنح الفتيات والفتيان الفرصة للتخلص من الظلامية، واختيار تحديد مستقبلهم، وليس المستقبل الذي يفرض عليهم أو المستقبل الذي نختاره لهم في هذه القاعة.

إن أولويتنا الثانية هي الاستثمار في الصحة ومكافحة الأوبئة الرئيسية وسوء التغذية، لأنه بدون التعليم أو الصحة لن يكون هناك أي أمل. وفي هذا الكفاح من أجل التنمية، يجب علينا أيضا أن ندعم دور المرأة والثقافة وحرية التعبير. وحيثما يُفوض دور المرأة، فهناك أيضا، تُفوض التنمية، وكذلك تُفوض قدرة المجتمع على أن يأخذ مكانته الصحيحة في العالم. فهذه

الأقرب إلى مناطق الصراع في لبنان والأردن وتركيا، وكذلك في النيجر وتشاد؛ والدفاع عن الحق في اللجوء، والاحترام القاطع لاتفاقيات جنيف.

في ٢٨ آب/أغسطس، وفي باريس قمنا بجمع البلدان الأفريقية والأوروبية التي كانت أكثر تأثرا بتدفقات الهجرة عن طريق البحر الأبيض المتوسط. واعتمدنا خارطة طريق أولويتها مكافحة المهجرين الذين يتاجرون باليائسين من الناس. ويجب علينا وضع حد لهذه الانتهاكات لحقوق الإنسان الأساسية التي لا يمكن السكوت عليها عن طريق العمل مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمنظمة الدولية للهجرة من أجل إنشاء الهياكل الأساسية والإنسانية ومن خلال مساعدة بلدان المنشأ وبلدان العبور من أجل تحسين مراقبة تدفقات المهاجرين.

بيد أنه على الرغم من أن الاستجابات القصيرة الأجل أمر حتمي لإدارة الأزمات عندما نتعامل مع الإرهاب والهجرة، فإن ما يتأرجح اليوم في كفة الميزان هو قدرتنا على حشد الإرادة السياسية لمعالجة الأسباب الكامنة وراء هذه المصادر لعدم الاستقرار. الهجرة والإرهاب يمثلان أكبر التحديات السياسية التي قد تواجهنا جميعا أكثر من أي وقت مضى. وإذا أردنا التغلب على هذه التحديات الأخلاقية والحضارية، فسيكون ذلك من خلال اتباع سياسة حقيقية للتنمية. ومن هنا قررت أنه ينبغي لفرنسا أن تضطلع بدورها من خلال تكريس ٠,٥٥ في المائة من الإيرادات الوطنية للمعونة الإنمائية العامة للسنوات الخمس المقبلة.

شغل الرئيس مقعد الرئاسة.

إنني ممتن للتصفيق، لكن عليّ التقليل منه إلى حد ما - أولا، لأنني أعرف أن بعض الناس يتوقعون المزيد، حيث أن هذه المساعدة لا تكفي، وأن ردّ فرنسا لا يزال غير كاف، لأن الأموال بصورة رئيسية ليست هي القضية الحقيقية؛ بل الكيفية التي يمكن بها استعمال تلك الأموال بشكل فعال.

وقد وعد بلدي أمام الجمعية، بأننا سنتوصل إلى اتفاق عالمي في باريس. لقد قمنا بذلك، ووقعنا على الاتفاق في هذه القاعة بالذات. وهو غير قابل لإعادة التفاوض. وهو يربطنا ويجمعنا معا. إن تفكيكه لا يعني تفكيك الميثاق بين الدول فحسب، بل أيضا بين الأجيال. ويمكن تحسينه؛ وقد يكون لدينا مساهمات جديدة ومدخلات حديثة، ولكننا لن نتراجع.

إنني أحترم بشكل كامل قرار الولايات المتحدة الأمريكية. وسيكون الباب مفتوحا على الدوام لها. ومع ذلك، سنواصل عملنا، إلى جانب جميع الحكومات والحكومات المحلية والمدن والأعمال التجارية والمنظمات غير الحكومية ومواطني العالم. ولدينا موطن قوة يتمثل في الرواد والثبات واليقين وهمة الراغبين في بناء عالم أفضل. إن ذلك العالم الأفضل سوف يؤدي إلى الابتكار وخلق فرص العمل، على الرغم من معتقدات أولئك الذين يرون المستقبل فقط بعيون الماضي.

وسنبني هذا العالم الآن عن طريق تقديم مساهماتنا الوطنية، كما فعلت فرنسا باعتمادها خطة المناخ التي تضعنا على الطريق نحو تحقيق تعادل الأثر الكربوني. وسنجتمع بباريس في ١٢ كانون الأول/ديسمبر مع من يرغبون في المضي قدما نحو إيجاد حلول حقيقية عن طريق حشد التمويل اللازم من القطاعين العام والخاص. وأؤكد في هذا المقام على أن فرنسا ستؤدي دورها الكامل في هذا الصدد من خلال تخصيص ٥ بلايين يورو سنويا من أجل التدابير المتعلقة بالمناخ من الآن وحتى عام ٢٠٢٠.

إن طموحنا الظاهر للعيان يتجسد في أننا سنطرح بعد ظهر هذا اليوم ميثاقا عالميا للبيئة يهدف إلى تشكيل القانون الدولي للقرن المقبل، بدعم من وكالات الأمم المتحدة.

وفي الوقت الذي يرغب فيه البعض منا أن نتوقف، علينا أن نواصل التقدم، لأن تغير المناخ والظواهر الجوية بالغة الشدة لن تتوقف. إن واجبنا التضامني والإنساني سوف يستمر.

ليست بالمسائل الهينة؛ إنه كفاح حضاري عميق الجذور. إنه كفاحنا وهذه هي قيمنا التي ليست نسبية لكن عالمية في جميع القارات وفي جميع المناطق. وحيثما تُقوّض الثقافة، فهناك أيضا تُقوّض قدرتنا الجماعية على الارتقاء إلى مستوى التحديات.

ولهذا فإن منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونيسكو) هي اليوم منظمة هامة ولها دور رئيسي تضطلع به فيما يتعلق بكفالة الوجه الإنساني للعالم، في الوقت الذي تسعى فيه الظلامية الواسعة الانتشار للقضاء على تنوعه غير القابل للتصديق. إننا نكافح حتى نتمكن من الحفاظ على جميع الثقافات واللغات، ولنتمكن من الاستمرار في إحراز التقدم.

وحرية التعبير هي أيضا مسألة من المسائل الأكثر إلحاحا. ويجب على الأمم المتحدة أن تحمي حرية الذين يفكرون، والذين يعبرون عن أنفسهم، ولا سيما حرية الصحافة. ولهذا السبب، أدعو إلى تعيين ممثل خاص للأمين العام معني بحماية الصحفيين في جميع أنحاء العالم؛ ولا يمكن لمكافحة الإرهاب ولا للعالم الكثير المطالب الذي نعيش فيه أن يبررا أي انتهاكات لتلك الحرية.

وأخيرا، أود أن أتكلم باسم زميلي الفرنسي جول، الذي يعيش في جزيرة سانت مارتن. ويتبادر إلى ذهني منزله، الذي تحول إلى أنقاض، وخوفه من أن يحدث ذلك مرة أخرى بسبب تغير المناخ الذي يؤدي إلى تزايد عدد الكوارث. إن مستقبل العالم هو مستقبل كوكبنا الذي ينتقم الآن من حماقة الجنس البشري. والطبيعة تدعونا إلى التكلم من أجل تحمل مسؤوليتنا الإنسانية والإعراب عن تضامننا. وهي لن تتفاوض معنا، ويجب على البشرية أن تدافع عن نفسها عن طريق توفير الحماية للطبيعة. والظواهر الجوية بالغة الشدة تفجر الاختلافات التقليدية بين الشمال والجنوب. والناس الأكثر هشاشة هم دائما الضحايا الرئيسيون، وتجتاحهم دوامة الظلم. ونحن نتأثر جميعا بالتغيرات المناخية، من الصين إلى منطقة البحر الكاريبي، وفي روسيا وفي القرن الأفريقي.

سيما ألمانيا، من أجل كفالة احترام أطراف النزاع للقانون الدولي وإنهاء النزاع.

وتواجه تعددية الأطراف تحديا يتمثل في الانتشار النووي، وهي غير قادرة على درء الأخطار التي كنا نعتقد أنها أصبحت من الماضي، ولكنها ظهرت اليوم من جديد. وقد تخطت بيونغ يانغ عتبة كبرى من حيث التصعيد العسكري. وهذا يمثل تهديدا وجوديا جماعيا ملحا. ولم تبد كوريا الشمالية حتى الآن أي علامة على الرغبة في التفاوض. وسلطاتها مصممة على زيادة المخاطر. وتتمثل مسؤوليتنا، إلى جانب جميع شركائنا بما في ذلك الصين وروسيا، في جلب كوريا الشمالية، بحزم، إلى طاولة المفاوضات، من أجل التوصل إلى تسوية سياسية لهذا النزاع. إن فرنسا ترفض التصعيد ولن تغلق أي باب للحوار، شريطة استيفاء الشروط اللازمة لإجراء هذا الحوار من أجل تعزيز السلام.

إن ذلك الهدف نفسه هو الذي يدفعني إلى الدفاع عن الاتفاق النووي مع إيران. ومكنا التزامنا بمنع الانتشار النووي من التوصل إلى اتفاق قوي ومتين وقابل للتحقق منه في ١٤ تموز/يوليه ٢٠١٥ ومن ضمان ألا تكون إيران قادرة على الحصول على الأسلحة النووية. وسيكون التأكيد بذلك الاتفاق الآن بدون اقتراح أي شيء في مكانه خطأ فادحا، وسيكون عدم التمسك به تصرفا غير مسؤول، لأنه اتفاق مفيد وهو حيوي للحفاظ على السلام في وقت يشكل الانهيار في دوامة للموت خطرا حقيقيا. وذلك ما أبلغت به الولايات المتحدة وإيران بالأمس. ومن جانبي، فإنني أمل أن نتمكن من الوفاء بالاتفاق، بالعمل على احتواء أنشطة إيران الصاروخية وإدارة الحالة بعد عام ٢٠٢٠، وهي الفترة التي لا يغطيها اتفاق عام ٢٠١٥. فلنكن كثيري المطالب بكل الوسائل، ولكن بالتأكيد ليس بالتراجع عن النتائج التي حققتها الاتفاقات السابقة بالفعل. انظروا إلى حالة الفوضى التي نحن فيها اليوم. فهل فعل عدم الحوار أي شيء لاحتواء الحالة في كوريا الشمالية ولو للحظة

ووراء كل قرار من قراراتنا تكمن أصوات وحيات الجماهير المغيبيين الذين يجب علينا الدفاع عنهم، لأننا بدورنا قد جرى الدفاع عنا في الماضي. لماذا لا نصغي لتلك الأصوات؟ لماذا لا نركز على ما أعطى بني البشر منذ ٧٠ عاما القوة ليثقوا بأنفسهم: المسؤولية عن الكوكب، والرغبة في المساعدة المتبادلة والإيمان بالتقدم؟

حينما أتكلم عن بانا، وعثمان، وكوامي، وجول، فإنني أتكلم عن جميع أبناء بلدي وأبناء أي بلد آخر، لأن أمننا هو أمنهم. ونحن مرتبطون ارتباطا وثيقا في مجتمع له مصير، اليوم وغدا. لقد تغيرت التوازنات العالمية تغيرا جذريا في السنوات الأخيرة وأصبح العالم متعدد الأقطاب مرة أخرى، لذلك علينا أن نتعلم من جديد الطابع المعقد للحوار وكذلك الإثراء التي يمكن أن يزودنا به لنا.

إن عملنا الجماعي يأتي في مواجهة العقبات الناجمة عن عدم استقرار الدولة. وفي ليبيا، بعد ست سنوات من التدخل العسكري هناك، أقر أمام الجمعية العامة بمسؤولية فرنسا الخاصة عن ضمان استعادة البلد لاستقراره. وقد مكنا الاجتماع الذي عقد في لا سيل - سانت كلو في ٢٥ تموز/يوليه من إحراز تقدم بشأن المصالحة اللازمة لنجاح العملية السياسية تحت رعاية الأمم المتحدة. ويجب علينا، جنبا إلى جنب مع الأمين العام ومثله الخاص، أن ننجح في عام ٢٠١٨ في تنظيم انتخابات ستمثل استعادة سلطة الدولة فعليا. وسأبدل قصارى جهدي لتحقيق ذلك.

وفيما يتعلق بفرنزويلا، يجب أن يسمح العمل الجماعي بالتمسك بالديمقراطية واحترام جميع الحركات السياسية. ويجب ألا نعطي الاتجاهات الديكتاتورية التي نراها اليوم أية أساسات لتستند عليها. وفي أوكرانيا أيضا، لا بد لنا من العمل بلا كلل من أجل كفالة الوفاء بالالتزامات المتعهد بها، وتحقيق وقف فعال لإطلاق النار، والعمل جنبا إلى جنب مع شركائنا، ولا

وتغير المناخ، وتنظيم العالم الرقمي. ويتعين أن تواجه جميع هذه التحديات على نحو متعدد الأطراف وعلى الصعيد العالمي.

وفي كل مرة ندير ظهرنا لتعددية الأطراف، تكسب أعلى الأصوات. ولكن من خلال تعددية الأطراف وحدها يمكننا أن نحقق رؤيتنا للعالم، لأنها رؤية عالمية، وليست إقليمية. وفي كل مرة نتخلى عن فكرة - على سبيل المثال، الفكرة التي مفادها أن حالة المرأة تثير قلق بعض الناس في أجزاء من العالم دون غيرها، أو أن المساواة مسألة تتعلق بحضارة دون الأخرى - فإننا نتخلى عن الطابع العالمي للقيم التي جمعنا معا في هذه المنظمة. وفي بعض البلدان بالفعل تخلينا عن السباق للأقوياء. وذلك نظرا لأنه، في كل الأوقات، تخلت الدول الكبرى، التي تجلس حول طاولة مجلس الأمن، عن السباق للأقوياء وللنهج الانفرادي، وفشلت في الوفاء بالاتفاقات التي وقعت عليها هي نفسها. لقد فشلت في الاحتفاظ بالغراء الذي يؤدي إلى تماسك تعددية الأطراف - ألا وهو سيادة القانون. وتلك هي ما أوصلنا إلى هذه المرحلة ويمكنها بناء السلام المستدام.

إننا بحاجة إلى تعددية الأطراف اليوم أكثر من أي وقت مضى، ليس لأنها فكرة مريحة، ولا لأنها مكان يحتمي به المفكرون، بل لأنها تتعلق بسيادة القانون، وتتعلق بالتفاعل بين الشعوب وتتعلق بكفالة المساواة لنا جميعا. وهي ما سيمكننا من تحقيق السلام والتغلب على التحديات الماثلة أمامنا. إن الأمم المتحدة فعلا هي المنظمة التي يمكن أن تتصرف بالشرعية الكاملة بغية الحفاظ على التوازن العالمي. ولذلك السبب أريد أما متحدة أكثر مسؤولية وفعالية وشفافة، وأريد تأييدا كاملا خطط الأمين العام للمنظمة وطموحه والتزامه يجعل المنظمة قادرة على التصدي للتحديات التي تواجه عالمنا. ويلزمنا الخروج من مكاتبنا والبعد عن الاجتماعات مع الدول والحكومات، ويلزمنا البحث عن موارد جديدة، لكي يتسنى لنا أن نرى العالم كما هو في الواقع ونعيد النظر في بعض العقائد التي نشبت بها

واحدة؟ وما أريده لنا جميعا هو عالم قيام يوفر لنا فيه الحوار والضوابط وتعددية الأطراف أسلحة فعالة ومفيدة.

ولا أدري ما إذا كان، بعد ٧٠ عاما من الآن، سيحظى خلف لي في المستقبل بشرف مخاطبة الجمعية. وهل ستبقى تعددية الأطراف قائمة بعد وقت الشك والتغيير الذي نمر به؟ والواقع أنه ينبغي أن نتذكر الحالة التي كان عليها العالم قبل ٧٠ عاما، إذ كان ممزقا بسبب الحرب ومذهولا بسبب الإبادة الجماعية. وفي الوقت الحالي نحن بحاجة إلى أن نعيد اكتشاف التفاؤل والطموح والشجاعة، التي واجهنا بها أسباب الشك تلك، وأن نشق بما يوحدنا. ويجب أن نستعيد ثقتنا بالمبادئ التأسيسية العالمية للأمم المتحدة، التي تحمينا جميعا وتضمن كرامتنا، في جميع أرجاء العالم.

ولكن لماذا انتهينا إلى الحالة التي نحن فيها؟ لأننا سمحنا بترسيخ الفكرة القائلة إن تعددية الأطراف نوع من اللعبة المريحة للدبلوماسيين حول الطاولة، وأداة للضعفاء. واستمر ذلك لسنوات، لأننا سمحنا لأنفسنا بأن نعتقد أن جهودنا كانت أقوى وأكثر إقناعا حينما تصرفنا بصورة انفرادية. لكن ذلك ليس صحيحا. لأننا، في بعض الأحيان من باب الاستخفاف، سمحنا لأنفسنا بأن نعتقد أن بوسع تعددية الأطراف إصلاح كل شيء، ومن ثم تركنا زمام الأمور لتحرير العالم من القوانين والنظم. لقد أبطأنا في التصدي لتغير المناخ وأوجه عدم المساواة الجديدة التي أنشأتها الرأسمالية غير المنظمة. وتركنا أصوات الشقاق ترتفع أعلى من الأصوات الأخرى. وفي تلك اللعبة، تكسب أعلى الأصوات. وجعلنا الزمن وتلاشي الذاكرة ننسى التاريخ الذي صاغنا وسمحا بترسيخ الاعتقاد بأننا أقوى بدون تعددية الأطراف. ويتمثل التحدي الذي يواجهه جيلنا اليوم في أن يكون قادرا على إستعادة ثقتنا وأن يثبت أنه في عالم اليوم لا يوجد شيء أكثر فعالية من تعددية الأطراف. ولماذا؟ لأن جميع التحديات التي تواجهها عالمية - الإرهاب، والهجرة،

علينا جميعا بالفشل. وسنشاهد النيران وهي تحرق ذلك التاريخ وتخب في وجوه أطفالنا غدا.

واليوم، أكثر من أي وقت مضى، فإن تلك المنافع المشتركة، سلعنا الأساسية المشتركة، تمثل مصالحنا المشتركة. وأمننا هو أمنهم، وليس هناك جانبان ولا انقسام بين من يؤمنون بسيادة القانون وتعددية الأطراف ومن يؤمنون بالنهج الانفرادي العملي. فذلك مفهوم خاطئ. إن فعاليتنا الحقيقية تتجلى في هذا الكفاح القائم هنا. ولذلك السبب أود أن أنضم إلى جميع الحاضرين هنا اليوم، متحدين في الإيمان بتعددية الأطراف القوية والمسؤولة. وتلك مسؤولية جيلنا، إذا كنا لا نريد نستسلم للأقدار. وليس هناك سوى نوع واحد من الشجاعة التي نحتاج إليها، وهي أن نستمع لتلك الأصوات ولا نحيد عن البصمة التي نود أن نتركها في التاريخ. ولا بد أن ندرك باستمرار أن علينا أن نعمل على التوفيق بين مصالحنا وقيمنا. فأمننا هو تحقيق المصلحة المشتركة لكوكبنا. لا خيار أمام جيلنا. بل يجب عليه أن يتطرق إلى شواغل الحاضر والمستقبل.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس الجمهورية الفرنسية على البيان الذي أدلى به للتو. اصطحب السيد إيمانويل ماكرون، رئيس الجمهورية الفرنسية، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد خوان مانويل سانتوس كالديرون، رئيس جمهورية كولومبيا

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب فخامة السيد خوان مانويل سانتوس كالديرون، رئيس جمهورية كولومبيا.

اصطحب السيد خوان مانويل سانتوس كالديرون، رئيس جمهورية كولومبيا، إلى قاعة الجمعية العامة.

في بعض الأحيان. إننا بحاجة إلى مجلس أمن يمكنه أن يتخذ قرارات فعالة، بدون التمرس وراءه حقه للنقض (الفيتو) حينما يجري ارتكاب الفظائع الجماعية. ونحن بحاجة إلى تمثيل أفضل لجميع الموجودين هنا ولجميع القارات. ويلزمنا تحسين تنسيق إدارة الأزمات مع الاتحاد الأوروبي والاتحاد الأفريقي والمنظمات دون الإقليمية الرئيسية. ولذلك السبب ستقف فرنسا إلى جانب الأمم المتحدة وهي تنفذ عملية الإصلاح.

وفي الختام، أود أن أقول إنه لا يمكن أن يستمع للأصوات المنسية التي أردت أن أنقلها إلى هنا اليوم سوى في معقل مثل هذا، معقل يكون فيه مكان للجميع ويمكن أن يستمع فيه للجميع حتى من جانب من لا يرغبون في الاستماع. ولهم أقول إن رفض الاستماع للمضطهدين وللضحايا يتيح لأوجه بؤسهم أن تنمو وتزدهر إلى أن يأتي يوم يطغى فيه البؤس علينا جميعا. ويعني رفض الاستماع أن ننسى أنه في وقت أو آخر في تاريخنا، كنا مضطهدين، واستمع آخرون لأصواتنا. ويعني نسيان أن سلامتنا وأمننا سلامة وأمن لهم أيضا، وأن حياتهم مرتبطة بحياتنا، ولا يمكننا أن نظل سالمين في عالم تأتي عليه النيران. ورفض الاستماع لمن يطلبون المساعدة يعني الاعتقاد بأن الجدران والحدود ستحمينا. ولكن ليست الجدران هي التي ستحمينا، إنما سيحمينا استعدادنا للعمل ولتغيير مسار التاريخ ورفضنا السماح للتاريخ أن يكتب من دوننا حتى فيما نتصور أننا ننعى بالأمان. وما يحمينا هو سيادتنا واستخدامنا السيادي للقوة لخدمة ما أحرز من تقدم. إن استقلال الدولة يكمن في ترابطها. ورفض الاستماع لتلك الأصوات سيعني الاعتقاد بأن يأسهم ليس يأسنا، وأنا سنستمع دائما بمنافع لا يمكنهم سوى أن يحملوا بها. ولكن ماذا لو كانت تلك المنافع كوكب الأرض برمته - وماذا لو كانت هي السلام والعدالة والحرية؟ هل نعتقد أننا نحن وحدنا من ينبغي أن يتمتعوا بها، بإخفائها بعيدا في ركن من الأركان؟ وإذا لم ندافع عن تلك المنافع المشتركة، سيحكم

ومع ذلك، فقد حققنا ذلك لأنه كانت لدينا الإرادة ولأننا كنا على وعي بالمنطلق الأساسي التالي: السلام شرط ضروري لتقدم أي مجتمع وسعادته.

وأود أن أشيد بالأمم المتحدة وأن أشكرها لأنها أوفت تماما بالمهمة التي أنشئت من أجلها، والمتمثلة في إنهاء ويلات الحرب. كما أودّ، باسم قرابة ٥٠ مليون كولومبي، أن أشكر الأمين العام ومجلس الأمن والجمعية العامة.

لقد أنشأ مجلس الأمن بعثة خاصة كلفها بالتحقق وبرصد سير عملية نزع السلاح المتعلقة بالقوات المسلحة الثورية الكولومبية ومدى امتثالها لوقف إطلاق النار ووقف الأعمال العدائية بين هذه المجموعة والدولة الكولومبية. واليوم، يمكننا أن نقول، بارتياح هائل، أننا قد استوفت مهمتها. إذ تم احترام وقف إطلاق النار ووقف الأعمال العدائية، وسلّمت القوات المسلحة الثورية إلى الأمم المتحدة أكثر من ٩٠٠٠ قطعة سلاح جرى تخزينها في حاويات. ويجري تدمير تلك الأسلحة. وشكل المقاتلون السابقون التابعون لهذه المجموعة حركة سياسية للدفاع عن أفكارهم ومقترحاتهم في المنتديات الديمقراطية - دون أن يمس ذلك بمسؤوليتهم أمام العدالة وحيال الضحايا.

هذا هو جوهر عملية السلام: أن يحلّ التعقل محلّ العنف وأن يجري التعبير بالصوت بدلا من الرصاص. لن تكون الأسلحة بعد اليوم وسيلة لممارسة الضغط السياسي. ونحن الآن نواجه التحدي المتمثل في تنفيذ ما تم الاتفاق عليه وضمن حقوق الضحايا في معرفة الحقيقة وفي العدالة والحصول على تعويضات وكفالة عدم تكرار ما حدث.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد تينفي (فانواتو).

وفي هذا الصدد، بوسعنا أن نعول مرة أخرى على يد الصداقة التي تمدّها لنا الأمم المتحدة. وفي غضون بضعة أيام، ستشرع بعثة ثانية، أذن مجلس الأمن بنشرها في الأسبوع الماضي،

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد خوان مانويل سانتوس كالديرون، رئيس جمهورية كولومبيا، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

السيد سانتوس كالديرون (تكلم بالإسبانية): إنها المرة الثامنة والأخيرة التي أحاطب فيها الجمعية العامة بصفتي رئيس كولومبيا. لقد حدثت أمور كثيرة منذ ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، حينما أدليت بأول خطاب لي (انظر A/65/PV.15). إذ شهدت كولومبيا تحولاً إيجابياً، وأحرز العالم تقدماً كما مُني ببعض النكسات، التي كنا جميعاً شهوداً عليها أو ضحايا لها أو أطرافاً رئيسيين فيها.

والمفارقة هي أن أول خطاب تلفزيوني أوجهه إلى الكولومبيين بصفتي رئيسهم قد أدليت به من نيويورك في أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، قبل يوم واحد من مخاطبة الجمعية. فما كان الدافع لذلك الخطاب؟ لقد أعلنتُ لكولومبيا وللمجتمع الدولي أن قواتنا المسلحة قضت على قائد المقاتلين التابعين للقوات المسلحة الثورية الكولومبية (الفارك). واليوم، وبعد مرور سبع سنوات، تغمرني السعادة إذ أحمل أخباراً من كولومبيا تنبئ بالحياة، لا بالموت. اليوم، أودّ أن أبلغ الجمعية بأن عملية السلام مع القوات المسلحة الثورية الكولومبية لم تُفض إلى اتفاق فحسب، بل إلى ما هو أكبر وأهمّ: حقن دماء آلاف مؤلفة من الأرواح البشرية.

ولذلك، فأخبار اليوم لا تحمل الموت في طياتها. بل الحياة، ونودّ أن تعمّ هذه الأخبار العالم بأسره. وإذا كنا قد وُفقنا في كولومبيا في إنهاء نزاع مسلح خلف مئات الآلاف من القتلى وملايين من الضحايا والمشردين، فثمة أمل في تسوية النزاعات التي لا تزال دائرة في العالم. ولم يكن ذلك بالأمر السهل. فإثناء الحرب وتجاوز مشاعر الكراهية والتغلب على المخاوف أمر يستدعي عملية معقدة تشمل الحوار وإيجاد حلول توفيقية.

إننا نشعر بقلق بالغ إزاء الحالة المضطربة في الجارة والشقيقة، جمهورية فنزويلا البوليفارية، التي تتشاطر معها من الحدود الممتدة والتاريخ المشترك والعلاقات الإنسانية ما لا يسمح لنا بعدم الاكتراث بمصيرها. فنحن نتألم من أجل فنزويلا. ونشعر بالألم إزاء التدمير التدريجي لديمقراطيتها. ويؤلمنا اضطهاد المعارضة السياسية والانتهاك الممنهج لحقوق الفنزويليين. واليوم، أكرر ندائي إلى الأمين العام والمجتمع الدولي قاطبة لدعم الشعب الفنزويلي في البحث عن حل سلمي يعيده إلى درب التقدم والديمقراطية والحرية.

كما أننا نشعر بالألم للهجمات الإرهابية التي يقوم بها المتطرفون المتشددون الذين يثون الخوف والألم، وندينهم. وفي هذا الصدد، أود أن أتكلم بصفتين، كرئيس للبلد الوحيد الذي يصهر الأسلحة، عوضاً عن تكديسها، لبناء نصب الوثام، وأيضاً بصفتي أحدث حائزي جائزة نوبل للسلام.

وبعيداً عن الاختلافات في العرق والدين والفكر، فإن البشر كالجسد الواحد في واقع الأمر. وما يصيب أحداً يؤلمنا جميعاً. وينبغي أن نفهم أنه بعيداً عن الانقسامات، وفيما يتجاوز الحدود، فإن شعوبنا تسمى العالم. وعرقنا يسمى بني الإنسان. ويجب أن نعي هذه الحقيقة إن أردنا أن يحترم كل منا الآخر وأن نحترم الحياة.

وعلينا أن نكافح الإرهاب بقوة - بالقوة العسكرية وقوة الشرطة، بالاستخبارات والتعاون الدولي. ولكن لا بد لنا أيضاً من اجتثاث جذوره، متمثلة في الخوف والإقصاء والكراهية، بالقوى الإيجابية من المودة والرحمة واحترام الاختلافات. ونحن في كولومبيا نبرهن على أن ذلك أمر ممكن؛ وأن الحرب يمكن التغلب عليها. وأن أعداء الأمس يمكن أن يتحدوا وأن يعملوا معاً من أجل قضية أكبر. وإذا نجحنا في كولومبيا، يمكن أن يحدث ذلك في جميع أنحاء العالم.

عملياتها في بلدنا. إنها ستتابع إعادة إدماج المقاتلين في الحياة المدنية وستساعدنا على التحقق من سلامة المقاتلين السابقين والمجتمعات المحلية التي عانت من النزاع المسلح. وهناك أمر بالغ الأهمية: فالأمم المتحدة ستتحقق أيضاً من مدى الامتثال لوقف إطلاق النار والوقف المؤقت للأعمال العدائية اللذين سيبدأان في ١ تشرين الأول/أكتوبر، من قبل جيش التحرير الوطني، وهو جماعة مسلحة أخرى نعكف على التفاوض معها بغية تحقيق السلام الكامل.

إن بناء السلام عملية طويلة الأمد، ذات أبعاد سياسية واقتصادية واجتماعية. ولحسن الحظ، فقد أسفرت هذه العملية بالفعل عن نتائج إيجابية. وبفضل البرامج المبتكرة في مجالات التعليم والصحة والإسكان والبنية التحتية، فإننا بصدد سدّ الفجوات الاجتماعية العميقة التي يعرفها مجتمعنا.

وقد أبرزت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية التقدم الذي أحرزته كولومبيا في مجال الحد من الفقر والعوز. ففي غضون سبع سنوات، تحرر أكثر من ٥ ملايين كولومبي من آفة الفقر، وهو ما يفوق عشر عدد سكاننا. وجعلنا الصحة حقاً أساسياً كما أن التعليم كان أهمّ الأولويات لدينا عند تخصيص الميزانية خلال السنوات الأربع الماضية، متقدماً على الأمن والدفاع. كما تبرز المنظمات الدولية سلامة مؤشراتنا الاقتصادية والاجتماعية في مواجهة التقلبات التي يشهدها الاقتصاد العالمي.

إنها بالفعل لحظة مميّزة بالنسبة لكولومبيا، وكذلك بالنسبة للأمم المتحدة، التي تحقق بنجاح هدفها الرئيسي في بلدنا.

ولكن حقبة الأمل التي نعيشها في كولومبيا لن تمنعنا من أن ننظر بعين القلق إلى الحالات الصعبة للسلام والديمقراطية في أجزاء أخرى من الكوكب. ونحن نستنكر وندين بشدة قيام جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بإطلاق القذائف التسيارية وإجراء التجارب النووية. فهذه الأعمال تشكل تهديداً للسلم والأمن الدوليين.

وقد سمح لنا السلام لأول مرة بالشروع في عملية الاستعاضة عن محصول الكوكا طواعية. وإلى جانب الاستئصال القسري الذي نشجعه والضبطيات التي ارتفعت مستوياتها بشكل لم يسبق له مثيل، فإن هذه العمليات ستمكننا من تحقيق نتائج حاسمة وطويلة الأجل. ولكن علينا بالمضي في هذا الكفاح قداماً بعقلية أكثر تفتحاً. وينبغي أن نكون أكثر ذكاءً وابتكاراً.

ويمكن قول الشيء نفسه فيما يتعلق بتغير المناخ إلى حد كبير. فكولومبيا، البلد الأكثر من حيث التنوع البيولوجي في العالم بالنسبة إلى حجمها، هي أيضاً من أكثر البلدان تأثراً بتغير المناخ. ولذلك، اتخذنا إجراءات استباقية بشأن هذه المسألة. وفي مؤتمر ريو + ٢٠ المعني بالتنمية المستدامة، سعينا من أجل اعتماد أهداف التنمية المستدامة، التي أقرتها الجمعية العامة في عام ٢٠١٥. واليوم، يسرنا أن هذه الأهداف هي العمود الفقري لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ التي تروج لها الأمم المتحدة.

كما أننا ندعم بقوة اتفاق باريس بشأن تغير المناخ، الذي تمثل أهدافه التزاماً وطنياً، وينبغي أن تكون التزاماً للجميع إذا أردنا الحفاظ على بيتنا المشترك - كوكب الأرض. إن البشرية لا يمكن أن تغض الطرف عن مواجهة التحدي الأكثر إلحاحاً في عصرنا.

وفي بياني الأخير هذا أمام الجمعية العامة. أود أن أقدم للعالم - بكل تواضع وكثير من الامتنان - المثال والنموذج للسلام الذي شرعنا في بنائه في كولومبيا. وأود أن أكرر الإعراب عن امتناننا للمجتمع الدولي على الدعم السخي.

بقوة المحبة يمكن أن نتغلب على الخوف. وبقوة الحياة يمكن أن نتغلب على طغيان العنف والموت. وبقوة الوحدة يمكن أن نجعل العالم مكاناً لائقاً للعيش فيه.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية كولومبيا على البيان الذي أدل به للتو.

ولا يسعني أن أختتم بياني دون التطرق إلى مسألة تناولتها من هذه المنصة من قبل، وأعني مشكلة المخدرات العالمية. لقد قلت في مناسبات عدة إننا لم نتصبر في الحرب على المخدرات، وإننا نحتاج إلى نُهج واستراتيجيات جديدة.

وفي الدورة الاستثنائية الثلاثين للجمعية العامة المعنية بمشكلة المخدرات العالمية - التي انعقدت في العام الماضي بمبادرة من كولومبيا - أُحرز بعض التقدم، مثل دعوة الدول إلى حماية حقوق الإنسان في سياساتها المتعلقة بالمخدرات. إلا أن الشوط أمامنا لا يزال طويلاً. ولا بد لنا من التوصل إلى توافق في الآراء بشأن المسائل الرئيسية، مثل عدم تجريم المدمنين وتفهم تعاطي المخدرات باعتباره مسألة تتعلق بالصحة العامة لا بالسياسة الجنائية.

إن الحرب على المخدرات أدت إلى إزهاق أرواح كثيرة للغاية. وفي كولومبيا. دفعنا ثمناً باهظاً، ربما هو الأفدح من بين كل الدول، وما نشهده هو أن العلاج غالباً ما يكون أسوأ من الداء. فلنعمل على إجراء متابعة جادة وصارمة للخبرات التنظيمية التي تنفذ في مختلف الأماكن ولنتعلم من نجاحاتها والصعوبات التي تواجهها على السواء.

لقد حان الوقت للقبول واقعياً بأنه طالما كان ثمة استهلاك سيكون هناك عرض، وأن الاستهلاك لن ينتهي. ولا يمكن اختزال المسألة في مجرد تحديد من المسؤول الوحيد. ونحن جميعاً شركاء في إطار مبدأ المسؤولية العامة والمشاركة الذي ارتضيناه قبل عقود. وقد آن الأوان للحد من تنظيم مسؤول للدول، والسعي إلى التماس السبل التي تضعف عصابات المافيا ومواجهة الاستهلاك بالمزيد من الموارد للوقاية والرعاية والحد من الأضرار التي تصيب الصحة والنسيج الاجتماعي. وكولومبيا ستواصل مكافحة هذه الآفة بحسم. وبالنسبة لنا، كانت هذه ولا تزال مسألة تتعلق بالأمن الوطني.

الدول الأعضاء لتعزيز قدرة البلدان على الصمود في مواجهة التهديدات والتحديات المعاصرة.

لا يمكن التصدي للتحديات الجديدة التي تواجه المجتمع الدولي دون تعزيز وإصلاح منظومة الأمم المتحدة بأسرها. ولا بد أن يسهم الإصلاح الشامل والجامع للأمم المتحدة في زيادة وتعزيز قدرتها على الاستجابة للتطورات التي تحدث في جميع أنحاء العالم في الوقت المناسب والتعامل مع التهديدات والأخطار التي نشهدها اليوم. وينبغي تنفيذ إصلاح الأمم المتحدة وفقا لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة ومقاصده. ونؤيد الشمول والمساواة في تمثيل مصالح البلدان النامية في عملية إصلاح مجلس الأمن.

إننا اليوم نشهد العديد من الأحداث المأساوية والمروعة التي تحدث في جميع أنحاء العالم وتقوض التزام المجتمع الدولي بتحقيق التنمية المستدامة الشاملة. ويشكل انتشار الإرهاب والتطرف، والنزاعات المسلحة على أساس ديني، والجريمة المنظمة عبر الوطنية، والاتجار بالمخدرات تحديات خطيرة لأمن بلداننا.

وحيث إن الجماعات والحركات الإرهابية والمتطرفة تزدهر في العديد من البؤر الساخنة في جميع أنحاء العالم، مما يهدد أمن شعوبنا عن طريق استغلال بعض أرجاء العالم كملادات آمنة، أود أن أكرر التأكيد على أن ما تثيره هذه القوى من رعب وما ترتكبه من أعمال وحشية لا علاقة له على الإطلاق بالدين الإسلامي الخفيف. بل على العكس من ذلك، فهي تتعارض مع التعاليم الأخلاقية ولا تعبر عن تسامح الإسلام وقيمه. ومن أجل مواجهة هذه الأخطار، يجب على جميع الدول الأعضاء أن تبذل كل ما في وسعها، وفقا للقانون الدولي، وأن تتجنب ازدواجية المعايير.

ولا تزال حكومة طاجيكستان تتخذ خطوات ملموسة للتصدي للتهديدات والتحديات ولكفالة تحقيق السلام الدائم والاستقرار الشامل في البلد، بالتعاون مع شركائها ومع المنظمات الدولية، وخاصة وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة. ويمثل تنفيذ

اصطحاب السيد خوان مانويل سانتوس كالديرون، رئيس جمهورية كولومبيا، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد إمام علي رحمن، رئيس جمهورية طاجيكستان الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس جمهورية طاجيكستان.

اصطحاب السيد إمام علي رحمن، رئيس جمهورية طاجيكستان، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد إمام علي رحمن، رئيس جمهورية طاجيكستان، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس رحمن (تكلم بالطاجيكية؛ وقدم الوفد نصا بالإنكليزية): أود أن أضم صوتي إلى أصوات زملائي، رؤساء الدول والحكومات، في تهنئة السيد ميروسلاف لايتشاك على انتخابه رئيسا للجمعية العامة في دورتها الثانية والسبعين، وأن أتمنى له كل التوفيق في قيامه بمهامه النبيلة. كما أود الإعراب عن خالص تقديري للسيد بيتر طومسون على دعمه المستمر للالتزامات التي قطعتها طاجيكستان على المستويين الوطني والدولي خلال فترة ولايته بصفته رئيس الجمعية العامة في دورتها الحادية والسبعين.

لقد ساهمت العولمة السريعة التي لم يسبق لها مثيل على مدى العقود الماضية في تطوير العلاقات السياسية والاقتصادية فيما بين البلدان، وساعدت في تعزيز التكامل بين مختلف المناطق في جميع أنحاء العالم. كما جلبت تحديات هائلة لشعوب العالم، وأحيانا ما تؤدي إلى تقويض الجهود التي تبذلها الدول الأعضاء لضمان حياة آمنة ومنصفة وأمونة لشعوبها. وفي هذا السياق، ينبغي للأمم المتحدة، بوصفها مؤسسة عالمية، أن تواصل اضطلاعها بمهمتها النبيلة المتمثلة في تنسيق جهود

وتؤيد طاجيكستان استراتيجية أفغانستان الشاملة لحل النزاعات. إن أفغانستان حكومة وشعباً بحاجة إلى دعم في الوقت المناسب ومساعدة محددة الهدف، ولا سيما أثناء الفترة الانتقالية الحالية. ويمكن لمشاركة طاجيكستان في عملية التكامل الإقليمي من خلال تعزيز العلاقات الاقتصادية والتجارية مع ذلك البلد أن تكون عنصراً هاماً في مساعدة البلد على المضي قدماً نحو تحقيق السلام والاستقرار. وندعو المجتمع الدولي إلى الوقوف إلى جانب أفغانستان والإسهام في مساعدتها على تعافي حياتها الاجتماعية والاقتصادية المعتلة وتطوير هيكلها الأساسية للنقل والاتصالات.

وطاجيكستان، التي لديها ٤٠٠ كيلومتر من الحدود مع أفغانستان، تقف على أهبة الاستعداد للإسهام في تحقيق هذه الأهداف النبيلة والالتزام بها. ومن بين المشاريع التي نقوم بتنفيذها مع ذلك البلد مشاريع النقل والطرق التي تربط بين بلدينا، بما في ذلك مشروع نقل الكهرباء والاتجار بها بين آسيا الوسطى وجنوب آسيا (CASA-1000)، فضلاً عن التدريب والتطوير المهني للخبراء في مختلف المجالات.

ومكافحة الاتجار بالمخدرات، الذي يشكل أحد المصادر الرئيسية لتمويل الإرهاب الدولي، تستدعي بذل الجهود المشتركة والإرادة القوية من جانب المجتمع الدولي لمساعدة البلد على التخلص من هذه الآفة. وتتعاون طاجيكستان مع وكالات الأمم المتحدة المعنية، والمنظمات الإقليمية، والبلدان الشريكة على الصعيد الثنائي. ونعكف حالياً على تنفيذ استراتيجيتنا الوطنية بنجاح لمكافحة المخدرات غير المشروعة ٢٠١٣-٢٠٢٠.

وقيام المجتمع الدولي باعتماد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ كان معلماً رئيسياً في عملنا المشترك للنهوض بالتنمية المستدامة، وإشراك جميع قطاعات المجتمع في العملية. وخلال السنوات القليلة الماضية، خطت طاجيكستان خطوات كبيرة صوب تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وعمدت حكومة بلدي،

المرحلة الثانية من استراتيجيتنا الوطنية بشأن مكافحة التطرف والإرهاب للفترة بين عامي ٢٠١٦ و ٢٠٢٠ إحدى الأدوات الفعالة التي نستخدمها للوفاء بالتزاماتنا. وأود أن أؤكد أن هذه الجهود تهدف إلى دعم الدور التنسيقي المركزي الذي تضطلع به الأمم المتحدة في مساعدة البلدان في عمليات إعادة التأهيل في مرحلة ما بعد انتهاء النزاع.

وسيعتمد نجاح جهودنا المشتركة لمنع نشوب النزاعات وحلها والسعي إلى تسوية المنازعات بالوسائل السلمية أولاً وقبل كل شيء على مدى فعالية استخدامنا للدبلوماسية الوقائية والوساطة. ويمكن للسلام والاستقرار أن يكفلا استدامة التعاون الشامل الرامي إلى تسوية النزاع في كوريا الشمالية. ويمكن أن يكفل السلام والاستقرار تحقيق تنمية اجتماعية واقتصادية مستدامة وحيوة سلمية بقدر أكبر، وتهيئة الظروف المؤاتية لإيجاد مجتمع مدني قوي، واحترام حقوق الإنسان وحماتها في جميع البلدان، مما يسر تحقيق الرخاء للدول الأعضاء.

ونحن الطاجيك ندرك جيداً أهمية السلام والحاجة إلى الدفاع عنه، إذ أن شعبنا قد شهد الكثير من المشاق وعانى من حرب أهلية في الأيام الأولى من استقلاله. وقد فقد آلاف من مواطنينا أرواحهم نتيجة للنزاع الداخلي الذي فرض علينا. ولم نتمكن من تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة، والحد من الفقر، وتحسين رفاه شعبنا، وتعزيز التعاون مع مختلف البلدان وحسن النوايا فيما بين البلدان في جميع أنحاء العالم، واتخاذ التدابير اللازمة لكفالة التكامل الإقليمي، إلا من خلال تحقيق السلام والاستقرار.

ولا يسعنا أن نظل صامتين في وجه الحالة العسكرية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية في جارتنا أفغانستان. فقد أضحى التزايد السريع في نشاط الجماعات الإرهابية العنيفة في البلد مصدر قلق بالغ لنا. وبالنظر إلى الحالة الراهنة في ذلك البلد، فقد حان الوقت لاتخاذ تدابير قوية من أجل تنسيق جهود مكافحة الإرهاب والتصدي لإنتاج المخدرات والاتجار بها.

ولقد اعتمدنا، نحن ممثلو المجتمع الدولي، اتفاق باريس بشأن تغير المناخ قبل سنتين. والأهداف الواردة في تلك الوثيقة تحدد الالتزامات الرئيسية وجهود المجتمع الدولي في الحد من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون في الغلاف الجوي، والتكيف مع تغير المناخ، والانتقال إلى الاقتصاد المنخفض الكربون.

وتغير المناخ يعجل في ذوبان الأنهار الجليدية، مما يؤثر على ارتفاع مستوى المياه في الأنهار ويؤثر سلباً على قطاعات معينة من الاقتصاد الوطني. وطاجيكستان التي تحيط الجبال بنسبة ٩٣ في المائة من أراضيها، وبمخمس موقعها الجغرافي، تواجه العواقب المدمرة الناجمة عن تغير المناخ والكوارث الطبيعية. وفي كل عام، يعاني البلد من الكوارث الطبيعية، بما في ذلك تلك المتعلقة بالمياه. وتنفق طاجيكستان مئات ملايين الدولارات على معالجة آثار الكوارث الطبيعية وإزالتها.

وطوال السنوات الثلاثين الماضية، فقدت طاجيكستان ما يزيد على ١ ٠٠٠ من أصل ١ ٣٠٠ نهر جليدي نتيجة الذوبان الناجم عن تغير المناخ والارتفاع في درجة الحرارة. وهذا يأتي بينما القدرة الصناعية في طاجيكستان، التي هي المصدر الرئيسي لانبعاثات ثاني أكسيد الكربون، ليست كبيرة بوجه خاص. وثمة نسبة ٩٨ في المائة من إنتاج الطاقة تأتي من محطات الطاقة الكهرومائية التي تولد الطاقة الملائمة للبيئة. وهناك ما يزيد على ٦٠ في المائة من الموارد المائية في آسيا الوسطى موجودة حالياً في طاجيكستان. والواضح أن تسارع ذوبان الأنهار الجليدية يؤثر سلباً على مستويات المياه في المنطقة.

وفي هذا الصدد، فإن الوقت قد حان لتحويل أقوالنا إلى أفعال وإظهار تصميمنا على تنفيذ أهداف اتفاق باريس. وفي رأينا أن أحد السبل لتحقيق أهداف اتفاق باريس هو التقيد بالتوصيات المتعلقة بالاقتصاد الأخضر، والتشجيع على استخدام مصادر الطاقة المتجددة. وفي هذا السياق، نعرب عن تأييدنا الكامل للمبادرة الدولية المعنية بتوفير الطاقة المستدامة

بالتعاون الوثيق والفعال مع وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة، إلى وضع واعتماد استراتيجية التنمية المتوسطة الأجل ٢٠٢٠، واستراتيجية التنمية الوطنية ٢٠١٦-٢٠٣٠. وقد وضعت هاتان الاستراتيجيتان بما يتماشى مع خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، ونحن نعتقد أن تنفيذهما في الوقت المناسب وعلى نحو فعال سيساهم في تحقيق الخطة.

وكانت طاجيكستان من بين ٤٣ بلداً قدمت في نيويورك استعراضها الوطني الطوعي خلال تموز/يوليه، وذلك في المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة. وبغية إحراز النجاح في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠، من الضروري مساعدة أقل البلدان نمواً والبلدان النامية، ولا سيما عن طريق توفير الدعم المالي والتكنولوجيات المتطورة، بغية تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

والجدير بالذكر أن الوضع الجغرافي للبلدان النامية غير الساحلية وعدم وجود موانئ بحرية فيها يشكّلان عقبتين خطيرتين أمام الوفاء بالتزاماتها تجاه تحقيق أهداف التنمية المستدامة. والبلدان التي تعيش في ظل هذه الظروف بحاجة إلى المزيد جداً من المساعدات التي تقدّمها البلدان المتقدمة النمو والمؤسسات المالية الدولية في جهودها الرامية إلى تطوير الهياكل الأساسية، وتحسين نظم النقل، وتبسيط السياسات التجارية والتكامل الإقليمي. والمؤسسات والوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة، ولا سيما المجلس الاقتصادي والاجتماعي، يمكنها أن تؤدي دوراً هاماً في هذا الصدد.

ونعتقد أن إيلاءنا المزيد من الاهتمام للمسائل الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، يمكننا من الإسهام على نحو أفضل في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ بنجاح. ومن شأن ذلك أيضاً أن يساعد البلدان على التصدي للتحديات الاجتماعية التي تواجهها، وتحسين سبل كسب الرزق ومستويات العيش لشعبها من خلال توفير فرص العمل.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية طاجيكستان على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطُحِب السيد إمام علي رحمن، رئيس جمهورية طاجيكستان، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد إدغار شاغوا لونغو، رئيس جمهورية زامبيا

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس جمهورية زامبيا.

اصطُحِب السيد إدغار شاغوا لونغو، رئيس جمهورية زامبيا، إلى داخل قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): بالنيابة عن الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد إدغار شاغوا لونغو، رئيس جمهورية زامبيا، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس لونغو (تكلم بالإنكليزية): أودّ أن أنضم إلى المتكلمين السابقين في تهنئة معالي السيد ميروسلاف لايتشاك على توليه رئاسة الجمعية العامة في دورتها الثانية والسبعين. كما أودّ أن أعرب عن خالص تقدير زامبيا لمعالي السيد بيتر طومسون على ما أبداه من قيادة مقتدرة خلال الدورة الحادية والسبعين.

وأودّ أيضاً أن أعرب عن خالص امتناننا لمعالي السيد أنطونيو غوتيريش وأهنئه على تعيينه بصفة الأمين العام التاسع للأمم المتحدة. وأنا على ثقة بأن الأمين العام سييني على الأساس المتين الذي أرساه سلفه، السيد بان كي - مون، الذي أودّ أن أشيد به أيما إشادة على الطريقة التي أدار بها المنظمة خلال فترة ولايته.

إن موضوع هذه الدورة، "محوية الإنسان: تحقيق السلام والعيش الكريم للجميع على كوكب مستدام"، يوفر لنا فرصة

للجميع، ولعقد الأمم المتحدة لتوفير الطاقة المستدامة للجميع ٢٠١٤-٢٠٢٤. ومن المهم للمجتمع الدولي أن يبذل جهوداً حثيثة من أجل تحقيق هذه الأهداف.

وتلتزم طاجيكستان التزاماً قوياً بالحفاظ على مساهمتها في تنفيذ الأهداف المتعلقة بالمياه من أهداف خطة عام ٢٠٣٠. ومن دواعي سروري القول إنه في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، اعتمدت الجمعية العامة بتوافق الآراء القرار ٧٢/٢٢٢، المعنون "العقد الدولي للعمل، المياه من أجل التنمية المستدامة"، ٢٠١٨-٢٠٢٨". ونعتقد أن تنفيذ العقد الجديد على الصعد الوطنية والإقليمية والدولية من شأنه أن يساهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالمياه، وأن يساعد في الحفاظ على هذا المورد الذي لا يقدر بثمن للأجيال المقبلة.

وفي هذا الصباح، أقمنا حدثاً جانبياً رفيع المستوى بعنوان "صوب تنفيذ العقد الدولي للعمل، المياه من أجل التنمية المستدامة"، ٢٠١٨-٢٠٢٨"، حيث تبادل المشاركون الآراء بشأن السبل والوسائل الكفيلة بتنفيذ العقد الدولي الجديد والهدف ٦ من أهداف التنمية المستدامة. علاوة على ذلك، وبغية استعراض المقترحات التي تقدم بها الشركاء في التنمية، وبغية اعتماد خارطة طريق لهذا العقد، نعزم أن ننظم في ٢٢ آذار/مارس ٢٠١٨ اليوم العالمي للمياه، وهو حدث خاص في نيويورك للاحتفال بانطلاق العقد الدولي، وأن نستضيف في دوشانبي مؤتمراً دولياً رفيع المستوى بشأن المياه من أجل التنمية المستدامة، وذلك في حزيران/يونيه المقبل.

ونعتقد اعتقاداً راسخاً أن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والإقليمية والمؤسسات المالية الدولية والمجتمع المدني ورايطات مراكز الفكر والنساء والشباب سوف تقف معاً وتعمل على تحقيق أهداف العقد وغاياته من أجل حياة الناس في جميع أنحاء العالم ولضمان مستقبل أفضل للأجيال القادمة.

في مجالات التكيف الرئيسية، من قبيل البحث العلمي والإنذار المبكر والاستجابة السريعة للتصدي لآثار تغير المناخ الضارة. وبناء على ذلك، تدعو زامبيا أيضاً إلى نقل التكنولوجيات المناسبة للمساعدة على مواجهة الآثار السلبية لتغير المناخ.

وخلال السنة الماضية، بذلت زامبيا جهوداً إنمائية كبيرة وهي مصممة على تعزيز نموذج إنمائي شامل للجميع، بالاستناد إلى خطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣ وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. قبل بضعة أشهر فقط، في ٢١ حزيران/يونيه، كان لي شرف إطلاق خطة التنمية الوطنية السابعة، التي هي مخطط زامبيا الإنمائي لفترة السنوات الخمس من ٢٠١٧ وحتى ٢٠٢١. وموضوعها هو "تسريع وتيرة الجهود الإنمائية نحو تحقيق الرؤية الوطنية لعام ٢٠٣٠، دون أن يتخلف أحد عن الركب". وتهدف الخطة إلى تحسين الإنتاجية في الزراعة، وإيجاد فرص العمل في قطاعات أخرى، مثل الصناعة التحويلية، وسيولى اهتمام خاص لرفع مستويات المعيشة في المناطق الريفية، حيث يجري تطبيق تركيز جديد على إضافة للقيمة الزراعية. ومن خلال تلك الخطة، تهدف زامبيا إلى تقليص الفقر إلى المستويات الدنيا. وتمشياً مع خطة عمل أديس أبابا بشأن تمويل التنمية، تعقد حكومة بلدي العزم على كفالة التعبئة الفعالة واستخدام جميع مصادر التمويل، سواء المعبأة محلياً أو من خلال شركائنا في التعاون الدولي، لفائدة الفرد العادي في زامبيا - طالما أنه ليس تمويلاً غير مشروع.

ويظل السلام والأمن وسيادة القانون الأساس الذي تستند إليه التنمية المجدية لأي مجتمع. وتمشياً مع هذا الفهم، واصلت حكومة بلدي العمل بروح من التضامن مع الدول التي تقوم بالإجراءات اللازمة لتعزيز ديمقراطياتها.

ومن خلال عضويتها في مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، واصلت زامبيا أيضاً تقديم الدعم للذين لا يزالون يعانون من ويلات النزاع. وتتطلع حكومة بلدي أيضاً إلى خدمة

لتقييم النهج المتعددة الأطراف القائمة من أجل التصدي للتحديات التي تواجه شعوبنا. وهي تشمل الأخطار التي تهدد التنمية الاجتماعية والاقتصادية والسلام والأمن الدوليين. وثمة حاجة بالتالي إلى وضع نهج مبتكرة واستجابات للتحديات التي تشمل الإرهاب، وتغير المناخ، والأسلحة النووية، وفيرس نقص المناعة البشرية/الإيدز، من بين تحديات أخرى كثيرة. وفي عالم اليوم المتسم بالعوالة والترابط، لا يمكن لأي بلد، مهما بلغ من الغنى والقوة، أن يحل جميع هذه التحديات بمفرده. لذا فالحلل المشتركة مطلوبة من خلال أمم متحدة قوية.

وتعتقد الدورة هذا العام على خلفية من الآثار الضارة لتغير المناخ، الذي لم تسلم منه دولة واحدة، سواء كانت متقدمة النمو أو ناقصة النمو. إن جهودنا الرامية إلى رفع مستوى معيشة الفقراء في العالم من أجل بلوغ أهداف التنمية المستدامة تحبطها آثار تغير المناخ. لقد شهدنا الآثار المدمرة لتغير المناخ على بيئتنا. وقد حدثت في الآونة الأخيرة العديد من الأعاصير في منطقة الكاريبي. وأتذكر الوقت الذي كانت فيه الغابات على مسافة يمكن للأطفال بلوغها مشياً، ولا سيما في أفريقيا، وكانت تعجّ بمختلف أنواع النباتات والحيوانات. لم يعد الأمر كذلك. ومما يؤسف له أن العديد من أنواع النباتات والحيوانات قد انقرضت في فترة زمنية قصيرة جداً. وما فتئنا أيضاً نشهد الكوارث، مثل الجفاف وحرائق الغابات والفيضانات والانهيالات الأرضية؛ وإن لم تكن زيادة حادة في مستويات هطول الأمطار، يكون انعدامها.

ومع اقتراب المؤتمر الثالث والعشرين للدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، تتوقع زامبيا أن يتيح المؤتمر، في جملة أمور، إنشاء آليات من أجل تنفيذ اتفاق باريس بشأن تغير المناخ. وعلاوة على ذلك، ندعو جميع الجهات المعنية لكفالة تلقي الصندوق الأخضر للمناخ للتمويل الكافي لكي يساعد في تنفيذ التدخلات الضرورية على الصعيد العالمي. إن زامبيا، بوصفها بلداً نامياً، تحتاج إلى المساعدة لتعزيز قدرتها

تفضي إلى النهوض بحقوق الإنسان للمشردين في المنطقة الذين يستضيفهم بلدي، زامبيا.

وتولي حكومة بلدي أهمية كبيرة لاحتياجات الجميع ورفاههم، مُركزة بوجه خاص على النساء والأطفال والشباب. ولذلك تواصل زامبيا إحراز خطوات جبارة في حملتها الرامية إلى إنهاء زواج الأطفال. إذ يبلغ معدل الانتشار الحالي ٣١,٢ في المائة، وهو ما يمثل انخفاضاً قدره ١٠,٨ في المائة مقارنة بمعدل ٤٢ في المائة المسجل عند انطلاق الحملة. وقد واصلنا أيضاً إشراك الزعماء التقليديين في عملية إصلاح التقاليد والعادات التي تسمح بزواج الأطفال. وفي الوقت الراهن، نقوم بعملية مواءمة القوانين التشريعية والعرفية المتعلقة بالزواج من أجل حظر زواج الأطفال حظراً تاماً والقضاء عليه في البلد. وإذ نمضي قدماً، فإننا أيضاً بصدد إلغاء عدد من القوانين التمييزية والقديمة ذات الصلة بالأطفال بهدف وضع قانون الطفل لإدراج أحكام اتفاقية حقوق الطفل في قانوننا المحلي.

وبصفتنا البلد الذي توجه الاتحاد الأفريقي في عام ٢٠١٧ على رأس البلدان التي تناضل لإنهاء زواج الأطفال، يسرني أن أبلغ الجمعية بأنه تم إطلاق حملة لهذا الغرض في ٢٠ بلداً من أصل ٣٠ بلداً المستهدفة في أفريقيا، حيث سُجلت أعلى معدلات انتشار زواج الأطفال. وهي برامج ضرورية لتعزيز الدعوة إلى مكافحة زواج الأطفال على الصعيد الوطني. ولا تنفك قوة الحملة تتزايد يوماً بعد يوم. غير أنه يتعين بذل المزيد من الجهود. ولذلك، فإننا ندعو جميع الشركاء إلى توحيد الجهود، ولنرفع أصواتنا جميعاً لحماية أطفالنا وشبابنا. وستواصل الحملة اكتساب الزخم اللازم والتواصل مع الدول الأعضاء لتتجهل بإنهاء هذه الممارسة الضارة.

ومما لا شك فيه أن الأمم المتحدة تظل هي المؤسسة المتعددة الأطراف الوحيدة القادرة على التصدي للتحديات التي يواجهها عالمنا "الواحد". وإن العالم يتطلع إلى أن تشجع

المجموعة الثلاثية لهيئة الشؤون السياسية والدفاع والتعاون الأمني التابعة للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي من عام ٢٠١٧ إلى عام ٢٠٢٠ عقب انتخابنا مؤخرًا لعضوية الهيئة. وأود أن أؤكد للجمعية أن حكومة بلدي ستجعل من عضويتها في هاتين الهيئتين أداة لتعزيز السلام على الصعيد العالمي، ولا سيما في أفريقيا.

ونود أن ننوه بالرؤية والخبرة اللتين تحظى بهما مختلف الهيئات الإقليمية والدولية التي تكمل خطة الأمم المتحدة. وبوصفنا دولة عضواً، نلاحظ الدور الذي يضطلع به كومنولث الأمم في مختلف الموضوعات مثل مسائل المساواة بين الجنسين ومسائل الشباب، وتغير المناخ، والنهوض بالديمقراطية، وسيادة القانون، وحقوق الإنسان، والحكم الرشيد والتنمية الاجتماعية - الاقتصادية. وفي بلدي، أدت أمانة الكومنولث دوراً هاماً في توفير الدعم التقني أثناء وبعد الانتخابات التي أجريت سابقاً، وهو ما لا يمكننا تجاهله.

كما واصلت زامبيا خدمة عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، إذ يُحركها شعور بالواجب تجاه أولئك الذين بات أمنهم مهدداً لأسباب شتى. وفي هذا الصدد، ينبغي للأمم المتحدة ألا تتخلى عن واجبها النبيل تجاه هؤلاء الأشخاص الضعفاء؛ بل أن تضاعف جهودها الرامية إلى بناء عالم ينعم بمزيد من السلام.

وينبغي ألا يقتصر التزام الأمم المتحدة على منع نشوب النزاعات، بل أن يسعى إلى تحقيق المزيد في مجال حماية ضحايا النزاعات، بمن فيهم الأشخاص المشردون. ولا بد لنا جميعاً أن نتعاون لتوفير بيئة تفضي إلى احترام ما لهؤلاء من حقوق للإنسان، إلى جانب حقهم في التنمية الاجتماعية والرفاه. وفي هذا الصدد، يسرني أن أبلغ الجمعية العامة بأنني في حزيران/يونيه من هذا العام، في زامبيا، وافقت على قانون زامبيا للأجانب لعام ٢٠١٧، الذي يتناول على نحو أرحب هذا الواجب النبيل، ويحل محل القانون السابق، الذي لم يكن كافياً لضمان تهيئة بيئة

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيدة داليا غريبياوسكايتي، رئيسة جمهورية ليتوانيا، وأن أدعوها إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيسة غريبياوسكايتي (تكلمت بالإنكليزية): إن موضوع مناقشة هذا العام يدعونا إلى التركيز على الأفراد وعلى مسؤوليتنا لضمان مستقبل سلمي ومستدام لهم. ولكن في عالم اليوم بات هذا المستقبل السلمي مهدداً أكثر من أي وقت مضى. إذ تواصل الأنظمة الاستبدادية ممارسة القتل مع الإفلات من العقاب، وتُعامل الأيديولوجيات المتطرفة أناساً أبرياء بوحشية لا توصف، ويموت الآلاف بعد مغادرة ديارهم بحثاً عن حياة أفضل وأكثر سلاماً.

يركز العالم الآن اهتمامه على كوريا الشمالية وبعض المناطق الأخرى، ولكن ضروب الابتزاز والترهيب والعدوان ذاتها التي نشهدها هناك تستخدمها روسيا في أوكرانيا وعلى طول الحدود الشرقية لمنظمة حلف شمال الأطلسي.

إننا إذ نتكلم الآن، هناك ما يقرب من ١٠٠٠٠٠ جندي من القوات الروسية يشاركون في مناورة "زباد ٢٠١٧"، وهي مناورات عسكرية هجومية على حدود دول البلطيق وبولندا وحتى في المنطقة القطبية الشمالية. إن الكرملين يجري تدريباً على سيناريوهات عدوانية ضد جيرانه، فيدرب جيشه على مهاجمة المناطق الغربية. كما تعد المناورة جزءاً من حرب المعلومات التي تهدف إلى نشر عدم اليقين والخوف. بل إن الأكثر مدعاة للقلق هو أن مناورة زباد ٢٠١٧ ليست سوى أحد أعراض عدم قدرة الكرملين على التخلص من كراهيته تجاه الغرب.

وعلى الرغم من المسؤولية الخاصة التي تقع على عاتق روسيا بوصفها عضواً دائماً في مجلس لحماية السلام الدولي، فإنها قد انتهكت ميثاق الأمم المتحدة من خلال الهجوم على جورجيا، وضم القرم بصورة غير قانونية، والمشاركة بشكل مباشر في الحرب

المنظمة الحوار بشأن التحديات العالمية على نحو جامع. وهو السبيل العملي الوحيد لضمان تعاون دولي هادف وفعال. بيد أن هناك حاجة إلى إصلاح الأمم المتحدة.

وتعتقد زامبيا أن إصلاحات الأمم المتحدة التي استُهلّت لن تكتمل إلا بإصلاح هادف لمجلس الأمن. ويجدوننا الأمل في أن الإصلاحات من شأنها جعل مجلس الأمن أكثر تمثيلاً وديمقراطية وخضوعاً للمساءلة أمام جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، بصرف النظر عن وضعها. وهذا أمر ضروري إذا أريدَ لقراراته أن تتلقى قبول المجتمع الدولي بأسره. وبما أن أفريقيا تشكل ثاني أكبر كتلة من أعضاء الأمم المتحدة، ينبغي للمقترحات الرامية إلى إصلاح مجلس الأمن أن تُصغي إلى نداء القارة الأفريقية الوارد في توافق آراء إزولويني.

وفي الختام، أود أن أؤكد مجدداً التزام زامبيا بالتعاون مع المجتمع الدولي لمعالجة شتى المشكلات التي تعاني منها شعوبنا، بما في ذلك القضاء على الفقر. ولا ينبغي لنا أن نفوت فرصة بذل كل ما في وسعنا لجعل العالم مكاناً أفضل للعيش، يضمنا جميعاً.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية زامبيا على البيان الذي أدلى به للتوّ.

اصطُحِب السيد إدغار شاغوا لونغو، رئيس جمهورية زامبيا إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيدة داليا غريبياوسكايتي، رئيسة جمهورية ليتوانيا.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيسة جمهورية ليتوانيا.

اصطُحِب السيدة داليا غريبياوسكايتي، رئيسة جمهورية ليتوانيا، إلى قاعة الجمعية العامة.

فشلت حتى الآن في تحقيق ذلك الغرض. وعلينا الاختيار الآن، إما أن ندعم المنظمة في مناهضة التجاوزات، أو أن نعتبرها غير ذات صلة بالموضوع.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيسة جمهورية ليتوانيا على البيان الذي أدلت به من فورها.

اصطحبت السيدة داليا غريباوسكايتي، رئيسة جمهورية ليتوانيا، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

كلمة صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، أمير دولة قطر

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب أمير دولة قطر.

اصطحب سمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، أمير دولة قطر، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، أتشرف بأن أرحب في الأمم المتحدة بصاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، أمير دولة قطر، وأدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الشيخ آل ثاني (قطر): يسرني أن أتوجه بالتهنئة إلى معالي السيد ميروسلاف لايتشاك على توليه مهام رئيس الدورة الثانية والسبعين للجمعية العامة، متمنيا له التوفيق والسداد في مهامه. كما أعرب عن تقديري لسعادة السيد بيتر طومسون على ما بذله من جهود قيمة في إدارة أعمال الدورة الحادية والسبعين للجمعية العامة. وأغتتم هذه المناسبة لأشيد بالجهود التي يبذلها معالي الأمين العام، السيد أنطونيو غوتيريش في تعزيز دور الأمم المتحدة.

يمثل حفظ السلم والأمن الإقليمي والدولي أولوية في السياسة الخارجية لدولة قطر، والتي تستند في مبادئها وأهدافها إلى ميثاق الأمم المتحدة وقواعد الشرعية الدولية الداعية إلى

في شرقي أوكرانيا. ولا تقتصر ترسانة الكرملين على حيازة أسلحة تقليدية. فروسيا تواصل التدخل في الانتخابات وتنظيم هجمات إلكترونية، وتستخدم أقمارها الصناعية لنشر أنباء مزيفة ودعاية مزعومة للاستقرار. ولطالما كان الابتزاز في مجال الطاقة هو سلاح روسيا المفضل. فعلى سبيل المثال، في بيلاروس، على بعد ٤٠ كيلومترا فقط من عاصمة ليتوانيا، تقوم ببناء محطة توليد الكهرباء "أسترافيتس" غير المأمونة بوصفها أحد الأسلحة الجيوسياسية المخالفة للمعايير النووية الدولية الأساسية.

والتجاوزات واللامبالاة من جانب الأنظمة في جميع أنحاء العالم تجاه القواعد الدولية الأساسية ليست بالحوادث المعزولة. فكثيرا ما تكون نتيجة فشلنا الجماعي في إدانة الانتهاكات أو الرد عليها على نحو سليم. إننا نفتقر مرارا وتكرارا إلى الشجاعة اللازمة لإنفاذ القواعد التي وضعناها نحن أنفسنا. فنحن نرسم خطوطا حمراء على الرمال ثم ندعي عدم وجودها. ولكن هذا الحال لا بد أن يتغير. إن من يمارسون التسلط يتسمون بالعدوانية تحديدا نتيجة ضعفهم وشعورهم بعدم الأمان، ولهذا السبب علينا أن نكف عن كوننا مجرد مراقبين سلبيين وأن نبدأ في تسمية الأشياء بمسمياتها الحقيقية. فلا يمكن للعدوان أبدا أن يجعل أي شخص أقوى. ولا يمكن أبدا أن يضفي على أي شخص قطرة واحدة من الاحترام. فالشيء الوحيد الذي سيحلبه العدوان هو الازدراء والشعور بالعار والإدانة.

وعلى المجتمع الدولي أن يتحمل نصيبه من المسؤولية. ولا يمكننا أن ندع الخوف ينتصر نتيجة إغماض أعيننا على المنتهكين، لأن ذلك لن يؤدي إلا إلى تشجيعهم على القيام بأكثر من ذلك. ويجب أن نتعلم الإشارات التحذيرية حيث إن انتهاك حقوق الإنسان، والخطاب القومي، وقمع حرية التعبير تنفجر لتتحول إلى عنف إذا تم تجاهلها.

وأخيرا، يجب أن نغير الأمم المتحدة. فقد أنشئت هذه الهيئة العالمية الفريدة لإنقاذ العالم من الحروب وعدم الاستقرار. وقد

للاضطلاع بمسؤوليتهما القانونية والأخلاقية باتخاذ الإجراءات اللازمة لوقف العنف ضد أبناء أقلية الروهينغا، وتوفير الحماية لهم، وإعادة النازحين إلى موطنهم، ومنع التمييز الطائفي أو العرقي ضدهم، وضمان حصولهم على كامل حقوقهم المشروعة كمواطنين كاملين المواطنة. ونحث جميع الدول على تقديم المساعدات الإنسانية لهم.

في كل مرة أقف هنا أدافع عن التعاون الدولي البناء، والسلام العادل، وحقوق الشعوب الواقعة تحت الاحتلال، وتلك التي تتعرض إلى جرائم ضد الإنسانية، والواقعة تحت الحصار.

وفي هذه المرة أقف هنا وبلدي وشعبي يتعرضان لحصار جائر مستمر، فرضته دول مجاورة منذ ٥ حزيران/يونيه الماضي. ويشمل هذا الحصار كافة مناحي الحياة بما في ذلك تدخل الدول لقطع الصلات العائلية. وتدير قطر حالياً حياتها واقتصادها وخططها التنموية وتتواصل مع العالم الخارجي بنجاح بفضل وجود معابر بحرية وجوية ليست لهذه الدول سيطرة عليها.

لقد فرض الحصار فجأة ومن دون سابق إنذار، ما حدا بالقطريين إلى اعتباره نوعاً من الغدر. ويبدو أن الذين خططوا له ونفذوه تصوروا أن تحدث الخطوة أثراً صادمًا مباشرًا يؤدي إلى تركيع دولة قطر واستسلامها بوصاية شاملة تفرض عليها.

والأدهى أن مخططي الحصار وجدوا من الضروري الاستناد إلى تصريحات مختلفة نسبت إلي وزرعت في موقع وكالة الأنباء القطرية بعد القرصنة عليها. وقد كان إعلام هذه الدول - وهو إعلام مجند ومأمور - جاهزاً على أهبة الاستعداد لبدء حملة تحريض شاملة، معدة سلفاً، انتهكت فيها كافة القيم والأخلاق والأعراف وانتهكت الحقيقة بوابل من الأكاذيب. وما زالت الأموال تصرف بسخاء على آلة صنع الافتراءات ونشرها على أمل أن تختلط على الناس الحقيقة بالكذب.

وعلى الرغم من افتضاح أمر القرصنة وتزييف تصريحات أمير دولة ذات سيادة، لم تتراجع الدول المحاصرة أو تعتذر عن

التعاون البناء بين الدول، والاحترام المتبادل، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، وحسن الحوار، وتعزيز التعايش السلمي، واتباع الوسائل السلمية لتسوية النزاعات.

ولا تزال مسألة تسوية المنازعات بالطرق السلمية تقابل كاقترح عارض وغير ملزم. وربما أن الأوان لفرض الحوار والتفاوض قاعدة في حل الخلافات من خلال إبرام ميثاق دولي بشأن تسوية المنازعات بين الدول بالطرق السلمية.

وفي هذا السياق، وبعد مفترقات كبرى، كالحرب العالمية الثانية، ورواندا وبوروندي، والبلقان في القرن الماضي، عاد من جديد ليحذق بالإنسانية كلها خطر أن يصبح إفلات مرتكبي الجرائم ضد الإنسانية وجرائم الإبادة الجماعية من العقاب هو القاعدة وليس الاستثناء، وذلك بسبب خضوع الشرعية الدولية للضغوط السياسية ومصالح المحاور وإملاءات القوة على الأرض، ما ينذر بسيادة قانون القوة بدلا عن قوة القانون.

وفي رأينا، لا يجوز أن يتراوح موقف الدول الكبرى بين تطرفين، هما: إما الاحتلال المباشر للدول لفرض إرادتها وسياستها، أو اتخاذ موقف المتفرج الممتنع عن فعل أي شيء إزاء حروب إبادة وجرائم ضد الإنسانية يقوم بها نظام حكم مستبد فاشي، أو قمع متواصل لشعب واقع تحت الاحتلال تقوم به دولة محتملة.

ومؤخراً، ينتشر شعور أن الشعوب التي تتعرض للقمع تواجه وحدها مصيرها، وكأن الساحة الدولية تخضع لنظام الغابة وما على الدول المعرضة للتهديد إلا أن تدبر أمرها عبر تحالفاتها وعلاقاتها، ذلك في غياب نظام لتنفيذ أحكام القانون الدولي والاتفاقيات والمواثيق الملزمة.

إننا نثني على اختيار شعار هذه الدورة "محورية الإنسان: تحقيق السلام والعيش الكريم للجميع على كوكب مستدام". وفي هذا السياق، أدعو حكومة جمهورية اتحاد ميانمار والمجتمع الدولي

من قبل، في مخالفة لأحكام موثيق واتفاقيات حقوق الإنسان التي تكفل حق الإنسان في التعبير عن أفكاره وآرائه.

ثمة دول تبيح لنفسها ليس فقط الاعتداء على دولة جارة لإملاء سياستها الخارجية والإعلامية عليها، بل تعتقد أيضا أن حيازتها المال تؤهلها للضغط على دول أخرى وابتزازها لتشارك معها في عدوانها، ويفترض أن تحاسب تلك الدول دوليا على ما قامت به.

إن الدول التي فرضت الحصار على دولة قطر تتدخل في الشؤون الداخلية للعديد من البلدان وتتهم كل من يعارضها في الداخل والخارج بالإرهاب، وهي بهذا تلحق ضررا بالحرب على الإرهاب وهي في الوقت ذاته معارضة للإصلاح وداعمة للأنظمة الاستبدادية في منطقتنا التي يتخرج الإرهابيون من سجونها.

لم نتفاجأ وحدنا من فرض الحصار، فقد تفاجأت معنا دول كثيرة شكك قادتها في دوافعه وأسبابه، وقد وعدت الدول المحاصرة كل من سألها عن أسباب الحصار أن تقدم له الأدلة عن مزاعمها العنيفة وافترائها ضد قطر التي تغيرت حسب هوية المخاطب. وما زال الجميع ينتظر أدلة لم تصل ولن تصل لأنها غير موجودة أصلا، ويوجد نقيضها الكثير من الأدلة حول مساهمة قطر في محاربة الإرهاب باعتراف المجتمع الدولي كله.

لقد كافحت دولة قطر الإرهاب، ويشهد بذلك المجتمع الدولي بأسره، وما زالت وستظل تحاربه وتقف في معسكر من يحاربه أمنيا وترى ضرورة محاربهه أيديولوجيا أيضا. وهي تتجاوز ذلك إلى الإسهام في تخفيف منابعه من خلال تعليمها لسبعة ملايين طفل حول العالم حتى لا يقعوا فريسة للجهل والأفكار المتطرفة.

لقد رفضنا الانصياع للإملاء بالضغط والحصار، ولم يرض شعبنا بأقل من ذلك. وفي الوقت نفسه، اتخذنا موقفا منفتحا على الحوار من دون إملاءات، وأعرنا عن استعدادنا لحل الخلافات بالتسويات القائمة على التعهدات المشتركة، فحل النزاعات

الكذب، بل زادت شدة حملتها وهي تمني النفس أن يحدث الحصار أثرا تراكميا على الاقتصاد والمجتمع في بلدي ما دام قد فشل في إحداث الأثر المباشر. لقد ارتكب من قام بالقرصنة وتزييف التصريحات اعتداء على دولة ذات سيادة، وذلك لأن الجريمة تمت لأهداف سياسية مبيتة وأعقبتها قائمة إملاءات سياسية تمس بالسيادة أثارت استغرابا علميا.

وحفزت هذه الفعلة المشينة من جديد التساؤلات الدولية حول الأمن الرقمي والفلتان في عمليات القرصنة الإلكترونية. كما إنها أثارت قلق أوساط رسمية وشعبية واسعة في العالم من عدم وجود مؤسسات وتشريعات دولية واضحة تنظم هذا المجال الخطير والحيوي وتعاقب مرتكبي الجرائم العابرة للحدود فيه. وقد آن الأوان لاتخاذ خطوات في هذا الصدد. ونحن مستعدون لوضع إمكانياتنا في خدمة جهد مشترك كهذا.

لقد قامت الدول التي فرضت الحصار الجائر على قطر بالتدخل في الشؤون الداخلية للدولة عبر الضغط على مدنييها بالغذاء والدواء وصلات الرحم لتغيير موقفهم السياسي لزعة الاستقرار في دولة ذات سيادة. أليس هذا أحد تعريفات الإرهاب؟

لم يقتصر هذا الحصار غير المشروع على الشق الاقتصادي وخرق اتفاقية منظمة التجارة العالمية فحسب، بل تجاوز ذلك إلى انتهاك موثيق حقوق الإنسان بالإجراءات التعسفية التي سببت أضرارا للآلاف من مواطني دول مجلس التعاون الخليجي والمقيمين على أراضيها اجتماعيا واقتصاديا ودينيا، حيث انتهكت أبسط حقوق الإنسان في العمل والتعليم والتنقل والتصرف بالملكية الخاصة.

ولم يقف الأمر عند هذا الحد، بل تعداه إلى ملاحقة دول الحصار مواطنيها والمقيمين على أراضيها وفرض عقوبات بالحبس والغرامة عليهم مجرد التعبير عن التعاطف مع دولة قطر، حتى في وسائل التواصل الاجتماعي، وذلك في سابقة لم يشهدها العالم

المشاركة في التحالف الدولي والمنظمات الإقليمية والعلاقات الثنائية مع الولايات المتحدة والعديد من دول العالم.

وستواصل دولة قطر جهودها الإقليمية والدولية في هذا الشأن وستطورها.

وفيما نجدد إدانتنا لكافة أشكال التطرف والإرهاب، فإننا نرفض التعامل بمعايير مزدوجة مع هذه الظاهرة حسب هوية مرتكبيها، أو ربطها بدين أو عرق أو حضارة أو ثقافة أو مجتمع.

وتظلّ قضايا الشرق الأوسط من الأكثر تهديداً للسلام والأمن الدوليين لما لهذه المنطقة من أهمية حيوية في العالم. ولا تزال إسرائيل تقف حائلاً أمام تحقيق السلام الدائم والعدل والشامل فيها وترفض مبادرة السلام العربية. وتواصل الحكومة الإسرائيلية نهجها المتعنت واستراتيجيتها في خلق الحقائق على الأرض من خلال التوسع في بناء المستوطنات في الأراضي المحتلة وتحويل القدس، وتقييد أداء الشعائر الدينية في المسجد الأقصى المبارك، وهو ما يعدّ أمراً استفزازياً خطيراً. كما تُواصل حصارها على قطاع غزة.

ويتعين على المجتمع الدولي أن يمنح أولوية قصوى لاستئناف مفاوضات السلام على أساس إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية ضمن إطار زمني محدد، والتوصل إلى تسوية عادلة وشاملة ونهائية، وفقاً لحلّ الدولتين، الذي اتفق عليه المجتمع الدولي استناداً إلى قرارات الشرعية الدولية ومبادرة السلام العربية. ولن يتحقق ذلك إلا من خلال إقامة دولة فلسطين المستقلة على أساس حدود عام ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشريف. وأجدد مناشدتي للأشقاء الفلسطينيين لإتمام المصالحة الوطنية وتوحيد المواقف والكلمة لمواجهة الأخطار والتحديات المحدقة بالقضية الفلسطينية ومستقبل الشعب الفلسطيني.

ما زال المجتمع الدولي يقف عاجزاً عن إيجاد حلّ للأزمة السورية رغم نتائجها وتداعياتها الخطيرة على المنطقة والعالم.

بالطرق السلمية، هو أصلاً من أولويات سياستنا الخارجية. ومن هنا أجدد الدعوة إلى الحوار غير المشروط القائم على الاحترام المتبادل للسيادة، وأثمن عالياً الوساطة المخلصة والمقدرة، التي دعمتها دولة قطر منذ بداية الأزمة، التي يقوم بها أخي صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح، أمير دولة الكويت الشقيقة، كما أشكر جميع الدول التي ساندت هذه الوساطة.

واسمحوا لي في هذه المناسبة، ومن على هذه المنصة، أن أعبر عن اعتزازي بشعبي القطري، ومعه المقيمين على أرض قطر من مختلف الجنسيات والثقافات. لقد صمد هذا الشعب في ظروف الحصار، ورفض الإملاءات بعزة وكبرياء وأصر على استقلالية قرار قطر السيادي وعزز وحدته وتضامنه وحافظ على رفعة أخلاقه ورفيقه رغم شراسة الحملة الموجهة ضده وضد بلده.

وأجدد الشكر للدول الشقيقة والصديقة التي تدرك أهمية احترام سيادة الدول وأحكام القانون الدولي ومواقفها المقدرة التي كانت وما زالت سنداً للشعب القطري خلال هذه الأزمة.

إن الإرهاب والتطرف من أخطر التحديات التي يواجهها العالم. وتتطلب مواجهتهما منا جميعاً عملاً متضافراً ضد التنظيمات الإرهابية وفكرها المتطرف لنحفظ للبشرية أمنها وللعالم استقراره. ولا خيار أمام حكومات العالم سوى التعاون في مجال المواجهة الأمنية للإرهاب. أما وقف إنتاج الإرهاب والتطرف، فيتحقق من خلال معالجة جذوره الاجتماعية والسياسية والثقافية. كما علينا أن نحرص ألا تكون مكافحة الإرهاب مظلة لارتكاب أعمال انتقامية أو قصف للمدنيين.

كانت مكافحة الإرهاب والتطرف، وستظل، على رأس أولوياتنا، وتؤكد ذلك المساهمة الفاعلة لدولة قطر في الجهود الإقليمية والدولية من خلال تنفيذ التدابير التي تضمنتها استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، التي تم اعتمادها عام ٢٠٠٦، وتنفيذ كافة القرارات والتدابير الصادرة عن مجلس الأمن المتعلقة بمكافحة الإرهاب وتمويله ومن خلال

وفي الشأن اليمني، نؤكد على أهمية المحافظة على وحدة اليمن وتحقيق أمنه واستقراره وإنهاء حالة الاقتتال والحرب، وتبني الحوار والحل السياسي والمصالحة الوطنية كأساس لإنهاء هذه الأزمة، وتنفيذ قرار مجلس الأمن ٢٢١٦ (٢٠١٥). وندعو المجتمع الدولي إلى تسهيل وصول المساعدات الإنسانية إلى مختلف المناطق اليمنية. وتدعم دولة قطر جهود المبعوث الأممي لإنهاء هذه الأزمة وتحقيق تطلعات الشعب اليمني الشقيق إلى الوحدة والأمن والاستقرار.

وحرصاً على تحقيق الأمن والاستقرار في منطقة الخليج، نجدد دعوتنا التي سبق أن أطلقناها من هذا المنبر، إلى إجراء حوار بناء بين دول مجلس التعاون الخليجي وإيران على أساس المصالح المشتركة، ومبدأ حسن الحوار، واحترام سيادة الدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية.

وفي إطار الجهود الدولية لمواجهة الأزمات الإنسانية، واصلت دولة قطر مساهمتها في الاستجابة للاحتياجات الإنسانية المتزايدة في العالم. فقد قمنا بزيادة مساهمتنا المالية المقدمة إلى مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية لتمكين الأمم المتحدة من تنفيذ برامجها وتقديم الإغاثة الإنسانية إلى المحتاجين إليها في العالم.

وتحتل دولة قطر اليوم المرتبة الثالثة على قائمة الدول المانحة الكبرى لعام ٢٠١٧ لمكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية. وقد واصلنا تقديم الدعم إلى الدول التي تواجه تحديات لمساعدتها على تنفيذ خططها الإنمائية. وأشير هنا إلى حصول دولة قطر على المرتبة الأولى عربياً والثالثة والثلاثين عالمياً في مجال التنمية البشرية. وهذا يؤكد نجاعة سياستها في المجالين الإنساني والإنمائي. وإننا نتطلع إلى تحقيق أهداف خطة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، التي التزمنا جميعاً بالعمل على تحقيقها.

وفي الختام، نؤكد أن دولة قطر لن تدخر جهداً في العمل على تعزيز دور جهود الأمم المتحدة الرامية إلى تحقيق ما ينشده

ولا تزال الجهود السياسية متعثرة بسبب تضارب المصالح الدولية والإقليمية، وهو تضارب يؤدي إلى حماية من يفترض أن تتوحد ضده. ويتخلى المجتمع الدولي عن القيام بمسؤوليته القانونية والأخلاقية، بما في ذلك تنفيذ القرارات التي اتخذها، وذلك خضوعاً لمنطق القوة. والمطلوب هو العمل الجاد من أجل التوصل إلى حل سياسي للأزمة السورية بشكل يُلبّي تطلعات الشعب السوري إلى العدالة والكرامة والحرية، ويحفظ وحدة سوريا وسيادتها، وفقاً لمقررات مؤتمر جنيف (١). ولن تدخر قطر جهداً في تقديم الدعم والمساعدة للتخفيف من المعاناة الإنسانية للأشقاء السوريين وتنفيذ تعهداتنا الإنسانية في إطار الأمم المتحدة.

لقد تخلى المجتمع الدولي عن مهمة حماية المدنيين. فهل سيتوانى أيضاً عن محاسبة مجرمي الحرب؟ إن لإفلاتهم من العقاب عواقب وخيمة على الأوضاع في سوريا والإقليم، مما سيؤثر في سلوك الأنظمة الديكتاتورية في المستقبل تجاه شعوبها في غياب أي رادع.

وبالنسبة للشأن الليبي، يمكن تحقيق التوافق الوطني الليبي الذي يحافظ على وحدة ليبيا، وسيادتها ونسيجها الاجتماعي، ويعيد لها الاستقرار بتضافر الجهود المحلية والدولية. وعلينا جميعاً تكثيف الجهود ومساندة حكومة الوفاق، التي قامت بدعم من الأمم المتحدة، في مساعيها لإعادة الاستقرار والتصدي للإرهاب وآثاره الخطيرة. لقد دعمت دولة قطر جهود الوساطة الدولية، وسوف تدعمها مستقبلاً بغية تحقيق تطلعات الشعب الليبي.

وفيما يخص العراق الشقيق، فإننا ندعم جهود الحكومة العراقية في العمل على تحقيق أمن واستقرار ووحدة العراق أرضاً وشعباً. ونشيد بالإنجازات التي حققها في معركته ضد الإرهاب. ونؤكد على تقديم دولة قطر الدعم اللازم لاستكمال هذه الانتصارات بتحقيق تطلعات الشعب العراقي إلى المساواة بين مواطنيه واستعادة دور العراق على المستويين الإقليمي والدولي.

فما زال الإرهابيون الذين تغذيتهم بيئة يسودها الصراع يواصلون أعمالهم، وينشرون الرعب في مناطق مختلفة. وما زلنا نلاحظ بقلق أنّ الإجراءات العنيفة التي تتخذها التيارات المتطرفة تركز على العنصرية وكرهية الأجانب، والبغضاء ضد الإسلام.

إن أكثر الطرق فعالية لعكس هذه النظرة السلبية تتمثل في الانخراط في التعاون المخلص في هذه القاعة. نحن بحاجة إلى وضع منظور جديد من أجل تعزيز السلام العالمي. فلا يمكن حل الأزمات أو التهديد بالسماح لها بأن تضطلع بذلك بمفردها. يتعين علينا جميعاً أن نتحمل المسؤولية عن عالم ينعم ت بمزيد من الأمن والازدهار. وانطلاقاً من هذا الفهم، تنتهج تركيا سياسة خارجية تقوم على المبادئ المؤسسية والإنسانية.

لقد دخل الصراع في سوريا عامه السابع. وتسبب هذا الصراع بجروح عميقة في البلد والمنطقة والعالم بأسره. ففي سوريا، تجري إبادة حضارة برمتها، بالإضافة إلى المدنيين والأطفال الأبرياء. والإرهاب الذي يدمر البلد ويغذيه عدم الاستقرار والقهر، ينتشر مثل السرطان عبر الحدود. ولسوء الحظ، تخلى المجتمع الدولي عن الشعب السوري الذي هب مطالباً بالديمقراطية والحرية والعدالة ومستقبل مشرق.

إن تركيا لا يمكنها أن تبقى غير مبالية تجاه مأساة هؤلاء الناس الذين نعتبرهم إخواننا وأخواتنا بصرف النظر عن الأصل أو العقيدة، وهم الذين تربطنا بهم صلات تاريخية عميقة. منذ اندلاع الصراع في سوريا في ربيع عام ٢٠١١، ما برحنا نبذل كل الجهود الإنسانية والسياسية الرامية إلى حل المشكلة، وسنواصل القيام بذلك. ونحن نستضيف حالياً في بلدنا أكثر من ٣ ملايين سوري وأكثر من ٢٠٠ ٠٠٠ عراقي. وجنبا إلى جنب مع روسيا وإيران، أطلقنا اجتماعات آستانا بمشاركة جميع أطراف النزاع، بغية تثبيت وقف دائم لإطلاق النار وإحلال السلام في البلد.

عقب مبادراتنا، تمّ من جديد إحياء عملية جنيف التي كانت معطلة لمدة طويلة. ونقوم الآن بتنفيذ خطة جديدة

المجتمع الدولي من سلم وأمن وتعزيز حقوق الإنسان ودفع عجلة التنمية. وستظل قطر، كما عهدتموها، كعبة للمظلوم، وستواصل جهود الوساطة لإيجاد حلول عادلة في مناطق النزاع.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر أمير دولة قطر على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، أمير دولة قطر، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد رجب طيب أردوغان، رئيس جمهورية تركيا.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس جمهورية تركيا.

اصطحب السيد رجب طيب أردوغان، رئيس جمهورية تركيا إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): بالنيابة عن الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد رجب طيب أردوغان، رئيس جمهورية تركيا، وأدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس أردوغان (تكلم بالتركية، وقدم الوفد الترجمة الشفوية): بالأصالة عن نفسي وبالنيابة عن بلدي، أود أن أحيي الجمعية العامة.

أود أن أشكر السيد بيتر تومسن على نجاحه في إدارة دفة أعمال الجمعية العامة في دورتها الحادية والسبعين. وأود أيضاً أن أهنئ السيد ميروسلاف لايتشاك الذي يتولى رئاسة الجمعية العامة.

وأمل من دورة هذا العام للجمعية العامة، التي تنعقد في إطار موضوع "محورية الإنسان: تحقيق السلام والعيش الكريم للجميع على كوكب مستدام" أن تجلب الرفاه لكل شعوب العالم.

من المؤسف أن السلام والاستقرار العالميين قد تراجعا إلى حد كبير منذ اجتماعنا في هذه القاعة في العام الماضي. وما زلنا نشهد الوجه القبيح للإرهاب والحرب في مختلف أنحاء العالم.

جميع الذين يعانون في ظل القهر، بصرف النظر عن وجودهم في أي جزء من العالم. فعلى سبيل المثال، أنفقت تركيا، من خلال المؤسسات الرسمية ومنظمات المجتمع المدني، مليار دولار لإعادة إعمار الصومال حتى الآن. إن العمل الذي نقوم به والنتائج التي حققناها في الصومال يمكن أن تكون بالفعل نموذجاً يُحتذى به في جهود مماثلة.

وفقاً للإحصاءات المؤكدة من منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، بتقدم تركيا ٦ مليارات دولار للمعونة الإنسانية والإنمائية في ٢٠١٦، أصبحت تحتل المرتبة الثانية بين أكبر المانحين في العالم وأكبر المساهمين من حيث الناتج القومي الإجمالي. مع ذلك، يحتل اقتصاد تركيا المرتبة السابعة عشرة بين أكبر اقتصادات العالم. أما وقد أنفقت تركيا ٨,٠ في المائة من دخلها القومي على المساعدة الإنسانية، فإنها تعتبر أحد البلدان الستة التي يمكن أن تليها هدف الأمم المتحدة.

لذلك، تعمل تركيا من دون كلل لتحقيق عالم مستدام، وهو موضوع هذه الدورة للجمعية العامة. وسنستمر في الأيام المقبلة مع الإبقاء في الأذهان الاعتبار نفسه.

إن تركيا منخرطة بصورة مكثفة في محاربة المنظمات الإرهابية الدموية في المنطقة، مثل داعش وحزب العمال الكردستاني التي يغذيها انعدام الاستقرار في سوريا والعراق. وبالإضافة إلى ذلك، نواصل كفاحنا ضد منظمة فتح الله الإرهابية التي حاولت تغيير النظام الشرعي والديمقراطي في تركيا عن طريق القيام بانقلاب دموي. لقد استرددنا ٢٤٣ منطقة سكنية وقطعة أرض تزيد مساحتها عن ٢٠٠٠ كيلو بفضل عملية درع الفرات في سوريا التي بدأت عقب هجمات داعش على حدودنا. لقد حيدنا خلال تلك العملية قرابة ٣٠٠٠ من مسلحي داعش. وعاد حوالي ١٠٠٠٠٠ سوري واستقروا من جديد في المنطقة التي طهرناها من الإرهابيين. إن عملية درع الفرات أكبر إنجاز ضد تنظيم داعش منذ احتلاله للمنطقة.

لضمان أمن منطقة إدلب في الجمهورية العربية السورية في إطار الاتفاق الذي تم التوصل إليه في آستانا. تؤيد تركيا أي خطوة نحو بناء الاستقرار والازدهار في سوريا، على أساس السلامة الإقليمية للبلد واحترام المطالب الديمقراطية لشعبها.

لقد اتخذنا وسنواصل اتخاذ شتى التدابير حيال الذين جاءوا إلى بلدنا مع اندلاع الأزمة السورية ووقف تدفق اللاجئين إلى أوروبا. إننا نلبي جميع احتياجات هؤلاء الأشخاص، من المأوى إلى الغذاء والكساء ومن الرعاية الصحية إلى التعليم، حسب المعايير التي لاقت التقدير من كل الذين قاموا بزيارة بلدنا. ومع ذلك، أود أن أشدد على أننا لم نتلق الدعم الكافي من المجتمع الدولي، ولا سيما من الاتحاد الأوروبي، للجهود التي نبذلها. إن نفقات مؤسساتنا العامة، ومنظمات المجتمع المدني وأفراد شعبنا من أجل تلبية احتياجات أولئك الذين يعيشون في المخيمات والمدن في تركيا قد تجاوزت ٣٠ مليار دولار. وردا على ذلك، لم يرسل الاتحاد الأوروبي سوى ٨٢٠ مليون يورو من أصل ٣ بلايين يورو+ ٣ بلايين يورو وعد بها. وبلغ إجمالي المساعدات من المجتمع الدولي من خلال الأمم المتحدة حوالي ٥٢٠ مليون دولار. وأود أن أشير إلى أنه لم يذهب إلى ميزانيتنا أي نصيب من المساعدات المقدمة للسوريين. فلقد تمّ إيصالها إلى المحتاجين عن طريق وكالات الإغاثة من خلال المؤسسات ذات الصلة في الأمم المتحدة.

إنني إذ أقف أمام العالم كله، أهيب بجميع البلدان والمنظمات الدولية التي وضعت كامل عبء الـ ٣,٢ مليون شخص على عاتق تركيا، الوفاء بالوعد التي قطعناها. والواقع أن تركيا بلد يقوم بتقديم المساعدة الإنسانية وأنشطة المساعدة الإنمائية في جميع أنحاء العالم. فنحن لا نرحب فقط بأولئك الذين يأتون إلى بلدنا، بل من خلال وكالة التعاون والتنسيق التركية، وإدارة الكوارث والسلطة الإدارية التركية، والهلل الأحمر التركي، ومنظمات المجتمع المدني المختلفة، نسارع إلى مساعدة

والمسألة الأخرى التي تركز عليها تركيا تركيزاً خاصاً هي التسوية الفورية للنزاع الذي اندلع في منطقة الخليج. إننا نرى أن الجزاءات التي تؤثر سلباً على الأحوال المعيشية للشعب القطري ينبغي أن تُرفع فوراً. ونؤيد جهود الوساطة التي يبذلها أمير الكويت، الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح، لحل الأزمة. ونأمل أن تفضي تلك الجهود قريباً إلى نتائج إيجابية. ونأمل أيضاً أن تُظهر المملكة العربية السعودية، التي نعتبرها الأخ الأكبر في منطقة الخليج، إرادة صادقة لحل هذه المسألة.

والمشكلة الهامة الأخرى هي القضية الفلسطينية، التي نعتبرها الجرح المفتوح في العالم، وبالتالي الحفاظ على الوضع التاريخي للقدس والحرم القدسي الشريف، أي جبل الهيكل. لقد بينت الأزمة في الحرم الشريف في تموز/يوليه حساسية هذه القضية. ولا يمكن استمرار عملية السلام إلا بشرط أن توقف إسرائيل فوراً أنشطتها الاستيطانية غير القانونية وأن تتخذ الخطوات اللازمة لتحقيق حل الدولتين. وفي هذا السياق، أَدْعُو المجتمع الدولي إلى دعم إخواننا وأخواتنا الفلسطينيين في القدس الشرقية والضفة الغربية وغزة في كفاحهم من أجل دولة فلسطينية مستقلة وموحدة من الناحية الجغرافية.

إن منطقة البلقان، على الرغم من غياب النزاع فيها حالياً، موقع جغرافي آخر لأزمات محتملة لا يزال يواجه تحديات خطيرة. ولهذا السبب، نولي أهمية كبيرة لإدماج بلدان البلقان في المؤسسات الأوروبية - الأطلسية. وستواصل تركيا القيام بدورها لكفالة أن يسود السلام والاستقرار والرفاه في هذا الجزء الاستثنائي من العالم. إن السلامة الإقليمية لأذربيجان وجورجيا هما مفتاح الاستقرار الإقليمي في جنوب القوقاز. ولذلك نحن بحاجة إلى العمل بجد من أجل تسوية النزاعات في ناغورني كاراباخ وأبخازيا وأوسيتيا الجنوبية. ويجب ألا ننسى أبداً أن كل أزمة نتجاهلها اليوم يمكن أن تؤدي إلى أزمة إقليمية أو حتى عالمية غداً.

لا بد لي من أن أبرز الحقيقة التالية أمام الجمعية العامة. إن معظم المجموعات والقوات التي تدّعي محاربة داعش في المنطقة ليس لها في الواقع أي هدف من هذا القبيل. وتستخدم هذه الجماعات والقوات داعش ذريعة لتحقيق مآربها. إن الجهود التي يبذلها حزب الاتحاد الديمقراطي - وحدات الحماية الشعبية لتغيير البنية الديمغرافية للمناطق التي استولى عليها، والاستيلاء على ممتلكات الناس وقتل أو نفي من يقف ضدها تشكل جريمة ضد الإنسانية. وإذا لم يتم شن القتال ضد داعش على أسس مشروعة، فمن المؤكد أن العالم سيواجه خطر كيانات جديدة شبيهة بداعش.

كما توجد نهج مماثلة في العراق. ويتطلب الأمر من العراق أيضاً التوصل إلى حلول توفيقية على أساس السلامة الإقليمية وتحقيق المثل الأعلى المتمثل في بناء مستقبل مشترك. إن خطوات على غرار المطالبة بالاستقلال يمكن أن تسبب أزمات ونزاعات جديدة في المنطقة يجب تجنبها. وناشد بذلك الحكومة الكردية العراقية الإقليمية لإجهاض المبادرة التي أطلقتها في هذا الاتجاه. ويمكن لتجاهل الموقف الواضح والحازم لتركيا بشأن هذه المسألة أن يؤدي إلى عملية من شأنها حرمان الحكومة الكردية العراقية الإقليمية حتى من الفرص التي تتمتع بها في الوقت الحالي. وينبغي لنا جميعاً أن نعمل على بناء السكينة والسلام والأمن والاستقرار في المنطقة بدلاً من تأجيج نزاعات جديدة.

وبالإضافة إلى سورية والعراق، نتابع أيضاً عن كثب المناطق في ليبيا واليمن حيث تحاول التنظيمات الإرهابية أن ترسخ نفوذها. سيسهم دعم المجتمع الدولي للحكومة الشرعية في ليبيا إلى حد كبير في استقرار البلد. وينبغي أن يوضع في الاعتبار أن الأخطاء المرتكبة في سورية والعراق إن تكررت في ليبيا فمن شأنها أن تعرض العالم بأسره، ولا سيما أوروبا، إلى قدر أكبر بكثير من التهديدات.

وفي الآونة الأخيرة، بمناسبة اجتماع منظمة التعاون الإسلامي، عقدنا دورة استثنائية بشأن تلك المسألة في أستانا، عاصمة كازاخستان، مع البلدان المشاركة.

وقد شهدت زوجتي وابني ووزراؤنا شخصياً الذين زاروا المخيمات في بنغلاديش مباشرة بعد الأزمة الأخيرة المحنة الإنسانية للسكان هناك. وقدّمنا الملابس والأغذية وغيرها من المساعدات الإنسانية، ونظر الآن في المرحلة الثانية من هذه المعونة. وسنعد اجتماعاً لفريق اتصال منظمة المؤتمر الإسلامي المعني بالمسلمين الروهينغا هنا في الأمم المتحدة بعد ظهر هذا اليوم. وكما ذكرتُ، فقد قامت زوجتي وابني ووزراؤنا وبعض المنظمات غير الحكومية التركية بزيارة المنطقة. إن الوكالة التركية للتعاون والتنسيق الدولي، وهي منظمة المعونة الرسمية التركية، موجودة أيضاً في المنطقة؛ وهي المنظمة الوحيدة التي تضطلع بأنشطة المساعدة. وعلاوة على ذلك، فإن الهلال الأحمر التركي وغيره من المنظمات غير الحكومية لا تزال توصل المساعدات الإنسانية إلى مسلمي راخين في ميانمار. وإذا وفّرت البلدان المعنية الوسائل اللازمة، فإننا نود أن نواصل أنشطة المساعدة بطريقة أكثر شمولاً.

ناقشتُ هذه المسائل مع الأمين العام للأمم المتحدة، معالي السيد أنطونيو غوتيريش، ونستعد الآن لاتخاذ مزيد من الخطوات. تؤكد كل هذه التطورات والمآسي الإنسانية أهمية ندائنا من أجل إعادة هيكلة الأمم المتحدة، ولا سيما مجلس الأمن، على النحو الذي يرمز إليه شعارنا "العالم أكبر من خمسة".

وإذ نحن مجتمعون في كنف هذا المكان، لا بد لنا أن نفهم أن الوقت قد حان لإصلاح مجلس الأمن. فإننا نمثل، في هذا المقام، العالم بأسره، ولكن إذا لم نُظهر الإرادة اللازمة لمنع أعمال القتل التي تقترفها التنظيمات الإرهابية أو لمنع الأزمات الإنسانية، فسيسعى كل واحد إلى إيجاد سبل خلاصه بنفسه.

وفي هذا السياق، أود أيضاً أن أؤكد على أننا نعارض الأسلحة النووية بجميع أنواعها، والتي ما فتئت تهيمن على جدول الأعمال العالمي في الأيام الأخيرة. ومن الواضح أنه لا يمكننا التغلب على هذه المشاكل إلا إذا أخلينا العالم تماماً من آفة الأسلحة النووية. كما نشعر بالحزن إزاء حقيقة أن عملية التفاوض الشاملة التي بدأت في ٢٠٠٨ قد انتهت بسبب الموقف غير المفهوم للقبارصة اليونانيين. وسنبذل قصارى جهدنا للتأكد من أن الموارد الطبيعية التي اكتشفت في شرق البحر الأبيض المتوسط في السنوات الأخيرة تفيدي في تعزيز السلام والاستقرار والرفاه في المنطقة. ونحن على استعداد للنظر في مقترحات من أجل التوصل إلى حل يحترم حقوق القبارصة الأتراك.

إن علمنا، الذي يعاني أصلاً من كل هذه المشاكل العالمية والإقليمية، صُدم مرة أخرى من خلال الأنباء المحزنة التي تلقيناها من ميانمار قبل بضعة أسابيع. تتعرض الجالية المسلمة في إقليم راخين بميانمار إلى ما يكاد يصل إلى حد التطهير العرقي، مع استخدام الأعمال الإرهابية الاستفزازية ذريعة لذلك. ويجري حرق قرى المسلمين الروهينغا، الذين يعيشون أصلاً في الفقر المدقع والبؤس محرومين من حقوقهم في المواطنة، ويُجبر مئات الآلاف من الأشخاص على الهجرة من الإقليم والبلد. وليست المخيمات الموجودة في بنغلاديش التي يُحوّل إليها الناس الذين يهاجرون من الإقليم في وضع يمكنها من أن تفي حتى بالحد الأدنى من احتياجاتهم الإنسانية. وكما هو الحال في سورية، لم يُعطِ المجتمع الدولي صورة جيدة لأدائه بشأن المحنة الإنسانية للمسلمين الروهينغا. وإذا لم يتم إيقاف المأساة في ميانمار، سيتلطخ تاريخ البشرية بوصمة سوداء أخرى. والأمر الأهم هو ضمان أن يتمكن شعب الروهينغا الذي لجأ إلى خارج بلده، لا سيما في بنغلاديش، من العيش في أمان في كنف السلام والرفاه على أراضيه، التي عاش فيها منذ قرون. وتبذل تركيا مساعيها للمساعدة على حل هذه الأزمة أيضاً.

وأصالة عن نفسي، وباسم بلدي، أود أن أتقدم بتحياتي إلى الجمعية. بارك الله فيكم.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية تركيا على البيان الذي أدلى به للتو. اصطحب السيد رجب طيب أردوغان، رئيس جمهورية تركيا، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

تولى الرئاسة السيد دانون (إسرائيل)، نائب الرئيس.

البند ٨ من جدول الأعمال

خطاب السيد بنيامين نتنياهو، رئيس وزراء دولة إسرائيل

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس وزراء دولة إسرائيل.

اصطحب السيد بنيامين نتنياهو، رئيس وزراء دولة إسرائيل، إلى المنصة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): يسرني عظيم السرور أن أرحب بدولة السيد بنيامين نتنياهو، رئيس وزراء دولة إسرائيل، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

السيد نتياهو (إسرائيل) (تكلم بالإنكليزية): إننا في خضم ثورة كبرى - ثورة تتعلق بمكانة إسرائيل بين الأمم. ويحدث هذا لأن كثيراً من البلدان في جميع أنحاء العالم صارت تُدرك أخيراً ما بوسع إسرائيل أن تفعله من أجلها. إذ تعترف هذه البلدان اليوم بما أقرّه منذ سنوات مستثمرون ناجحون مثل وارن بافيت، وشركات كبيرة مثل "غوغل" و"إنتل"، بأن إسرائيل هي دولة الابتكار وأحدث التكنولوجيا في مجال الزراعة والمياه والأمن السيبراني والطب والمركبات الذاتية التشغيل، وكل ما قد يخطر ببال.

كما تعترف تلك البلدان اليوم بقدرات إسرائيل الاستثنائية في مجال مكافحة الإرهاب. وفي السنوات الأخيرة، قدمت إسرائيل

وإن ساد هذا الفهم، فإن عالمنا سينجرّ إلى قلب دوامة جديدة من الفوضى والوحشية. وإذا عدلت بلدان الغرب عن منع النزعات القائمة مثل كراهية الأجانب والعنصرية ومعاداة الإسلام، ولم تُبد البلدان في مناطق العالم التي تعاني من الأزمات إرادة حاسمة لمكافحة التنظيمات الإرهابية والقضاء على الفقر، ولم نتعاون جميعاً فيما بيننا، على جميع تلك الجبهات، فكيف ستنمکن من بلوغ مثلنا العليا التي تصبوا إلى تحقيق السلام والحياة الكريمة للجميع في كوكب مستدام؟

وإننا نؤيد عمل الأمين العام لتحقيق هذه الغاية، فقد تعاوننا معه على نحو وثيق خلال فترة توليه منصب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين. إن الإصرار على استمرار هذا النظام المُحتلّ لا يخدم مصلحة أي أحد، إذ لم يُعد بوسعه اتخاذ خطوات ملموسة من أجل خير البشرية في شكله القائم حالياً.

وإننا نتطلع إلى أن يقوم مجلس الأمن على هيكل يتسم بالديمقراطية والشفافية والإنصاف والفعالية. ونقترح أن يضم مجلس الأمن ٢٠ عضواً يتمتعون بالحقوق والكفاءات ذاتها - وتدوم عضوية كل دولة مدة سنتين ونصف مع انتخاب أعضاء جدد سنوياً. وعلى هذا النحو، سيكون لكل بلد من بلدان العالم رأي يُدلي به في تلك الهيئة الهامة لِمَا يجين دوره. ولا بدّ أن نُغيّر الأمم المتحدة لأن العالم يتغير. فإن العالم الذي نعيش فيه اليوم مختلف عن ذلك الذي شهد إنشاء الأمم المتحدة عقب الحرب العالمية الثانية. ويجب علينا التحوار بشأن منظمة أممية يديرها ممثلون من العالم بأسره بوصفها تجسيدا لضمير البشرية المشترك.

وقبل أن أختتم ملاحظاتي، اسمحوا لي أن أذكر الجمعية أنه، وإن اختلفت ألوان أعيننا وبشرتنا فدموعنا واحدة. وأحث الجمعية على اتخاذ إجراءات فورية لتجفيف الدموع التي تُذرف في شتى أنحاء العالم. ويجدونى الأمل في أن تُسهم أعمال الدورة الثانية والسبعين للجمعية العامة في جهودنا الرامية إلى تحقيق تلك الغاية. وعليه، أحبي بصداقة واحترام جميع البلدان والشعوب الممثلة تحت هذا السقف في كنف هذا البرلمان المشترك للبشرية.

الإيدز. وذهبت إلى آسيا، حيث عمقنا علاقاتنا مع الصين وسنغافورة، ووسعنا تعاوننا مع أصدقائنا المسلمين في أذربيجان وكازاخستان. ذهبت إلى أوروبا، حيث عززنا أمننا وعلاقاتنا الاقتصادية في لندن وباريس وتسالونيك وبودابست. ذهبت إلى أستراليا، وأصبحت أول رئيس وزراء إسرائيلي يقوم بزيارة حلفائنا العظام في ذلك العالم البعيد. وفي الأسبوع الماضي، تحديداً، ذهبت إلى أمريكا الجنوبية وزرت الأرجنتين وكولومبيا، ثم ذهبت إلى المكسيك، وأصبحت، فليصدق الأعضاء، أول رئيس وزراء إسرائيلي يقوم بزيارة أمريكا اللاتينية. وبعد ٧٠ عاماً، يعانق العالم إسرائيل، وإسرائيل تعانق العالم.

في غضون عام واحد، زرت ست قارات. صحيح أنني لم أقم بعد بزيارة القارة القطبية الجنوبية، ولكن أود الذهاب إلى هناك أيضاً، لأنني سمعت أن طيور البطريق من أنصار إسرائيل المتحمسين أيضاً. يضحك الأعضاء. ولكن البطريق لا تجد صعوبة في الاعتراف بأن بعض الأشياء أسود أو أبيض، صواب أو خطأ. وللأسف، عندما يتعلق الأمر بقرارات الأمم المتحدة بشأن إسرائيل، كثيراً ما يغيب هذا الاعتراف البسيط. وكان غائبا في كانون الأول/ديسمبر، عندما اتخذ مجلس الأمن القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦) المناهض لإسرائيل، الذي انتكست بسببه قضية السلام.

وكان غائبا في أيار/مايو الماضي، حين اعتمدت منظمة الصحة العالمية - واسمعوا ذلك - مشروع قرار قدمته سوريا ينتقد إسرائيل بسبب الأحوال الصحية في مرتفعات الجولان. وكما يقول جون ماكنرو العظيم، "لا يمكن أن تكون جادا!" هذا أمر محال. إن سوريا هي التي ألقى البراميل المتفجرة وجوعت واستخدمت الغازات السامة وقتلت مئات الآلاف من مواطنيها وجرحت ملايين آخرين، في حين قدمت إسرائيل الرعاية الطبية المنقذة للحياة للآلاف من السوريين ضحايا نفس المذبحة. لكن، إلى من وجهت منظمة الصحة العالمية سهام النقد؟ إلى إسرائيل.

معلومات استخباراتية سمحت بإفشال العشرات من هجمات إرهابية كبيرة في جميع أنحاء العالم. فقد أنقذنا عددا لا يحصى من الأرواح. قد لا يعلم الحضور ذلك، لكن حكوماتهم على دراية بهذا الشأن، وتعمل على نحو وثيق مع إسرائيل للحفاظ على سلامة بلدانها ومواطنيها.

خاطبتكم في العام الماضي من هذا المنبر، وتكلمت عن ذلك التغيير العميق في مكانة إسرائيل في جميع أنحاء العالم (انظر A/71/PV.14). وأدعوكم إلى تدبر ما حدث منذ ذلك الحين. في غضون سنة واحدة، قام مئات من رؤساء الدول ورؤساء الوزارات، ووزراء الخارجية وغيرهم من الزعماء بزيارة إسرائيل - وكانت أول زيارة لكثير منهم. ومن بين تلك الزيارات الكثيرة، قد نصف اثنتين منها بالتاريخية حقا. في أيار/مايو، صار الرئيس ترامب أول رئيس أمريكي يُدرج إسرائيل في برنامج أول زيارة خارجية له. كما وقف الرئيس ترامب عند الحائط الغربي، على سفح جبل الهيكل، حيث انتصبت هياكل الشعب اليهودي منذ ما يقارب الألف عام. وحين لمس الرئيس تلك الأحجار العتيقة، فقد لامس قلوبنا إلى الأبد.

وفي تموز/يوليه، أصبح رئيس الوزراء مودي أول رئيس وزراء هندي يزور إسرائيل. ربما رأى بعضكم الصور. لقد كنا على أحد شواطئ الخضيرة، على متن سيارة جيب مجهزة بمعدات محمولة لتحلية المياه ابتكرها إسرائيلي من أصحاب المشاريع الناجحة. ثم داعبنا مياه البحر المتوسط، حفاةً، وارتوبنا من ماء البحر الذي جرت معالجته قبل بضع دقائق فقط. ورحنا نتصور عدداً لا يحصى من الإمكانيات المتاحة أمام إسرائيل، والهند والبشرية جمعاء.

وفي العام الماضي، استضافت إسرائيل العديد من قادة العالم. كما كان لي شرف تمثيل بلدي في ست قارات مختلفة في غضون سنة واحدة.

ذهبت إلى أفريقيا، حيث رأيت المبتكرين الإسرائيليين يزيدون غلة المحاصيل الزراعية ويحولون الهواء إلى ماء، ويكافحون

وهنا في الأمم المتحدة، يجب أن نذكر الحقيقة بشأن إيران أيضاً، كما فعل الرئيس ترامب بكل قوة هذا الصباح (انظر A/72/PV.3). لقد عملت سفيراً لدى الأمم المتحدة، وأنا رئيس وزراء إسرائيل منذ فترة طويلة، وبالتالي استمعت إلى عدد لا يحصى من الخطب في هذه القاعة. لكن، يمكنني القول إنه لم يكن هناك أجراً ولا أشجع ولا أكثر صراحة من الخطاب الذي ألقاه الرئيس ترامب اليوم. وقد وصف الرئيس عن حق الاتفاق النووي مع إيران بأنه "إحراج". وأنا أتفق تماماً معه. وهنا السبب - إيران تتعهد بتدمير بلدي، كل يوم. وكرر ذلك التعهد انب رئيس الأركان قبل أيام. إن إيران تراول حملة غزو عبر الشرق الأوسط. وإيران تطور القذائف التسيارية لتهديد العالم بأسره.

وقبل عامين (انظر A/70/PV.22)، وقفت هنا وأوضحت أن الاتفاق النووي الإيراني لا يعرقل مسار إيرن إلى القنبلة، بل إنه يمهد لها السبيل إلى ذلك فعلاً. وذلك لأن القيود التي فرضت على البرنامج النووي الإيراني تشمل ما يسمى "حكم الانقضاء". واسمحو لي أن أشرح ما يعنيه هذا المصطلح. هذا يعني أنه في غضون سنوات قليلة ستلغى تلك القيود تلقائياً، لا بموجب تغيير في سلوك إيران، ولا من خلال تخفيف إرهابها أو عدوانها، بل هو مجرد تغيير في التقويم. وحذرت من أنه عندما يحين وقت الانقضاء ذاك، ستخيم ظلال قائمة على جميع أنحاء الشرق الأوسط والعالم - لأن إيران ستكون حينها حرة في تخصيب اليورانيوم على نطاق صناعي، مما يضعها على عتبة ترسانة هائلة من الأسلحة النووية.

ولذلك، قلت قبل عامين إن الخطر الأكبر ليس مسارعة إيران إلى إنتاج قنبلة واحدة من خلال كسر الصفقة، بل إن إيران ستكون قادرة على بناء العديد من القنابل عن طريق الحفاظ على الصفقة. وفي الأشهر القليلة الماضية. رأينا جميعاً مدى خطورة وقوع ولو عدد قليل من الأسلحة النووية في أيدي نظام مارق صغير. ولنا أن نتصور خطر وجود مئات من الأسلحة

أما من حدود لسخافات الأمم المتحدة عندما يتعلق الأمر بإسرائيل؟ على ما يبدو أن الأمر ليس كذلك، لأنه في تموز/يوليه، أعلنت اليونسكو أن مقبرة الأنبياء في الخليل موقع للتراث العالمي الفلسطيني. وهذا أسوأ من الأخبار الوهمية؛ إنه تاريخ مزيف. ولكن كان صحيحاً أن إبراهيم، أبو كل من إسماعيل وإسحق، قد دفن هناك، فهناك أيضاً دفن إسحق ويعقوب وسارة وريبيكا وليا - الذين صادف أنهم من أنبياء الشعب اليهودي. ولن يقرأ الأعضاء شيئاً عن ذلك في التقرير الأخير لليونسكو. ولكن إن كانت لدى الأعضاء رغبة في ذلك، فيمكنهم الاطلاع على مطبوعة أكثر رصانة نوعاً ما. ذلك هو الكتاب المقدس. وأنا أوصي به بشدة. وقد سمعت أنه حصل على أربعة ونصف من أصل خمسة نجوم على موقع أمازون، وهو عظيم الفائدة للقارئ. وأنا أطلعه كل أسبوع.

واسمحو لي الآن أن أكون جاداً. فعلى الرغم من تلك السخافات، وبالرغم من تكرار هذه الأحداث الهزلية، هناك بعض التغيير. ولكن كان بطيئاً، إلا أن من المؤكد أن هناك بوادر تغيير إيجابي - حتى في الأمم المتحدة. وإنني أقدر حق التقدير بيان الأمين العام، الذي أشار فيه إلى أن إنكار حق إسرائيل في الوجود هو معاداة للسامية - قول خالص وبسيط. وهذا أمر مهم، حيث أن مركز معاداة السامية عالمياً موجود منذ فترة طويلة هنا في الأمم المتحدة. ولكن كان الأمر قد يستغرق سنوات طوال، فإنني واثق تماماً من أن الثورة في علاقات إسرائيل مع فرادى الدول ستتجلى في نهاية المطاف هنا في قاعة الأمم هذه. وأقول ذلك لأن هناك أيضاً تغييراً ملحوظاً في موقف بعض أصدقائنا الرئيسيين. ويتعاضم هذا التغيير الإيجابي بفضل دعم الرئيس ترامب المطلق لإسرائيل في هذه الهيئة. وإنني أتوجه بالشكر للرئيس ترامب على دعم إسرائيل في الأمم المتحدة، وأشكر السفيرة نيكي هيلي على دعمها. وأشكرهما على قولهما الحقيقة بشأن إسرائيل.

شعلة إسرائيل. إن لدي رسالة بسيطة، اليوم، للديكتاتور آية الله خامنئي، دكتاتور إيران: شعلة إسرائيل لن تطفأ أبداً.

ومن يهددوننا بالفناء يضعون أنفسهم في خطر ميمت. ستدافع إسرائيل عن نفسها بكامل قوة أسلحتنا وبكل قوة عزمنا. وسنعمل على منع إيران من إنشاء قواعد عسكرية دائمة في سورية لقواتها الجوية والبحرية والبرية. وسنعمل على منع إيران من إنتاج الأسلحة الفتاكة في سورية أو في لبنان، لاستخدامها ضدنا. وسنعمل على منع إيران من فتح جبهات إرهابية جديدة ضد إسرائيل على طول حدودنا الشمالية. وما دام النظام الإيراني يسعى إلى تدمير إسرائيل، فإن إيران لن تواجه عدواً أشرس من إسرائيل.

غير أن لدي رسالة اليوم إلى الشعب الإيراني، وهو ليس عدونا. إنهم أصدقاؤنا. وفي يوم ما سيتحرر أصدقاؤنا الإيرانيين من النظام الشرير الذي يروعههم ويشنق المثليين جنسياً ويسجن الصحفيين ويعذب السجناء السياسيين ويطلق النار على النساء البريئات مثل ندا سلطاني، التي تركها تحتنق بدمائها في شوارع طهران. إنني لم أنس ندا، وأنا على يقين من أن الأعضاء لم ينسوها كذلك. وعندما يأتي يوم تحرير شعب إيران أخيراً، فإن صداقة شعبنا العريقين ستزدهر بكل تأكيد.

وتدرك إسرائيل أننا لسنا وحدنا في مواجهة النظام الإيراني. إننا نقف جنباً إلى جنب مع الذين يشاطروننا آمالنا في مستقبل أكثر إشراقاً في العالم العربي. لقد حققنا السلام مع الأردن ومصر، التي التقيت رئيسها الشجاع، السيد عبد الفتاح السيسي، هنا الليلة الماضية. إنني أقدر دعم الرئيس السيسي للسلام، وآمل أن أعمل بشكل وثيق معه ومع الزعماء الآخرين في المنطقة من أجل تعزيز السلام. إن إسرائيل ملتزمة بتحقيق السلام مع جميع جيراننا العرب، بمن فيهم الفلسطينيون.

لقد ناقشت أنا والرئيس ترامب كل هذا بالأمس بإسهاب شديد. إنني أقدر الدور القيادي للرئيس ترامب، والتزامه بالوقوف

النووية في أيدي امبراطورية إسلامية إيرانية شاسعة مع وجود القذائف التي يمكن أن توصلها إلى أي مكان في العالم. وأنا أعلم أن هناك من لا يزال يدافع عن الصفقة الخطيرة مع إيران، بحجة أنها ستعزقل مسيرتها إلى القنبلة.

وذلك بالضبط ما قالوه عن الصفقة النووية مع كوريا الشمالية. وجميعنا نعرف ما آل إليه ذلك الأمر. وللأسف، ما لم يحدث جديد، سينتهي الأمر بهذه الصفقة إلى ذات المآل. وذلك ما يجعل السياسة الإسرائيلية فيما يتعلق بالاتفاق النووي مع إيران في غاية البساطة - إما التغيير أو الإلغاء، إما الإصلاح أو الرفض. ورفض الصفقة يعني استعادة الضغط المكثف على إيران، بما في ذلك الجزاءات القاسية، حتى تفكك إيران قدراتها في التسليح النووي تماماً. ويتطلب إصلاح الصفقة العديد من الأشياء، من بينها تفتيش المواقع العسكرية وكل المواقع الأخرى المشتبها فيها، ومعاينة إيران على أي انتهاك. وفوق كل ذلك، إصلاح الصفقة يعني التخلص من بند الانقضاء الموقوت. وعلاوة على إصلاح هذه الصفقة السيئة، يجب علينا أن نوقف تطوير إيران للقذائف التسيارية وأن نجعلها تتراجع عن عدوانها المتنامي في المنطقة.

أتذكر أننا أجرينا هذه المناقشات. وكما يعلم الأعضاء، فقد اضطلعت بدور نشط تماماً فيها. ويعتقد العديد من أنصار الصفقة بسداجة بأنها ستعمل على تليين موقف إيران وتجعل منها عضواً مسؤولاً في المجتمع الدولي. إنني أختلف مع ذلك بشدة. وقد حذرت من أنه، عندما ترفع الجزاءات عن إيران، فإن إيران ستتصرف مثل نمر جائع فك قيده - فهي لن تنضم إلى المجتمع الدولي بل تلتهم الدول الواحدة تلو الأخرى. وذلك بالضبط ما تقوم به إيران اليوم. من بحر قزوين إلى البحر الأبيض المتوسط، ومن طهران إلى طرطوس، ينسدل ستار إيراني عبر الشرق الأوسط. فإيران تنشر ستار الطغيان والإرهاب ذلك على العراق وسوريا ولبنان وأماكن أخرى. وهي تتعهد بإطفاء

لأطفالها. ويمكن رؤيتها في أعين طفل عربي سافر إلى إسرائيل ليخضع لعملية قلب منقذة للحياة. ويمكن رؤيتها في وجوه الناس، في هايتي ونيبال المنكوبتين بالزلازل، الذين أنقذوا من الانقراض ومنحوا فرصة جديدة للحياة من قبل أطباء إسرائيليين. وكما قال النبي أشعيا: "فقد جعلتُك نوراً للأمم لتكون خلاصي إلى أقصي الأرض." واليوم، وبعد مرور ٢٧٠٠ سنة من تفوه أشعيا بكلمات النبوءة تلك، تصبح إسرائيل قوة صاعدة بين الأمم. وبعد طول انتظار، يشع ضياؤها عبر القارات، جالبة الأمل والخلاص إلى أقاصي الأرض. سنة جديدة سعيدة من إسرائيل.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، أشكر رئيس وزراء دولة إسرائيل على البيان الذي أدلى به من فوره.

اصطحب السيد بنيامين نتنياهو، رئيس وزراء دولة إسرائيل، من المنصة.

رُفعت الجلسة الساعة ٢٠/١٥.

إلى جانب إسرائيل، والتزامه بتحقيق مستقبل سلمي للجميع. معاً، يمكننا اغتنام فرص السلام ومعا نستطيع مواجهة مخاطر إيران الجمة. لم يسبق للتحالف المميز بين الولايات المتحدة وإسرائيل قط أن كان أقوى وأعمق مما هو عليه الآن. وإسرائيل ممتنة امتناناً عميقاً لدعم إدارة ترامب والكونغرس الأمريكي والشعب الأمريكي.

إن إسرائيل ممتنة على الكثير في سنة الزيارات التاريخية ومناسبات الذكرى السنوية التاريخية هذه. فقبل مائة وعشرين عاماً، عقد ثيودور هرتزل أول مؤتمر صهيوني لتحويل ماضيها المأساوي إلى مستقبل باهر من خلال إنشاء الدولة اليهودية. وقبل مائة سنة، عزز وعد بلفور رؤية هرتزل بالإقرار بحق الشعب اليهودي في وطن قومي في أرض أجدادنا. وقبل سبعين عاماً، واصلت الأمم المتحدة تعزيز تلك الرؤية باتخاذ القرار ١٨١ (د-٢)، داعمة لإنشاء دولة يهودية. وقبل خمسين عاماً مضت، أعدنا توحيد عاصمتنا الأبدية - القدس - محققين انتصاراً إعجازياً على من سعوا إلى تدمير دولتنا. ثيودور هرتزل هو موسانا المعاصر، وقد تحقق حلمه. لقد عدنا إلى أرض الميعاد، وأحياناً لغتنا وجمعنا منفيين وبنينا ديمقراطية حديثة مزدهرة.

وفي مساء الغد سيحتفل اليهود في جميع أنحاء العالم بروش هشاننا، رأس سنتنا الجديدة. إنه وقت للتأمل ونحن ننظر إلى الوراء بإعجاب تجاه إعادة ميلاد أمتنا الرائع والمعجزة. ونتطلع إلى المستقبل بفخر على الإسهامات الرائعة التي ستواصل إسرائيل القيام بها تجاه جميع الأمم. فنظرة بسيطة حولنا ستكشف لنا تلك المساهمات كل يوم - في الطعام الذي يأكله الناس، وفي المياه التي يشربونها، وفي الأدوية التي يتعاطونها وفي السيارات التي يقودونها، وفي الهواتف الخلوية التي يستخدمونها، وفي العديد من الطرق الأخرى التي تعمل على تغيير عالمنا. ويمكن رؤيتها في ابتسامه أم أفريقية في قرية نائية لم تعد تحتاج، بفضل الابتكار الإسرائيلي، إلى أن تسير ثماني ساعات يومياً لطلب المياه